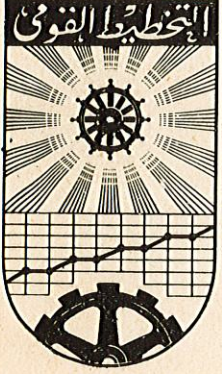


الجمهورية العربية المتحدة



مَعْدَدُ المَخْطِيطِ القومى

مذكره داخليه رقم (٥٢)

محاضرات فنى

التخطيط القومى الشامل

للدوره التدريبيه طويله الاجل الثامنه

اعداد

الدكتور

عز الدين همام احمد

يوليه ١٩٦٩

التخطيط القومى

مفهوم التخطيط القومى الشامل وغاياته :-

يعتبر التخطيط وسيلة المنظمة المستمرة لتحقيق غايات معينة ويوصف التخطيط بالشمول اذا تم على المستوى القومى وفى هذه الحالة يسمى بالتخطيط القومى .

وفى التخطيط القومى الشامل يتم حصر كافة موارد المجتمع الداخلة والمالية والبشرية ثم يتم تحديد الطريقة التى يمكن بها تعبئة هذه الموارد وا كيفية اتي يمكن بها استغلالها أو تشغيلها وتوزيعها بالصورة التى تساعد على تحقيق الغايات المرجوة فى أقصر فترة ممكنة وبأقل تكلفة وفقد فى هذه الموارد .

وتعتبر الخطة القومية بمثابة الاطار المادى لمجموعة من امثل والامال التى تسيطر على أفكار الجماهير حيث تتبلور فيها السبل التى يمكن لدولة بها تحقيق رغبات المجتمع . وتستمد الغاية أو الادات التى يهدف التخطيط الاقتصادى الى تحقيقها من عناصر أوها الشكل الذى يقسم به الاقتصاد القومى فى بدايه الاخذ بأسلوب التخطيط وثانيها الشكل المراد بلوغه فى المستقبل القريب والبعيد وثالثها النمط الذى سار الاقتصاد القومى وفقا له فى دوره خاصه فى الماضى القريب ومدى رضى الدولة حكومه وشعبا عن هذا النمط وعن مؤداه فى المستقبل أو رغبتها فى تعديله .

وبمعنى ما تقدم أن التخطيط يقوم على الايجابيه بالنسبة للأحداث والتصرفات المستقبلية فهو بذلك ليس مجرد تنبأت بما يمكن حدوثه وفقا لمقومات نمو المجتمع وتطوره الذاتى والمؤثرات الخارجية التى تؤثر عليه بل يتجاوز ذلك الى توجيه هذه التصرفات نحو تحقيق الأهداف المنشودة بأفضل الطرق وذلك لمضى بالمجتمع من وضع راضى معين الى وضع مستهدف أفضل .

هذا ونظرا لأن المجتمع يتأثر فى تصرفاته الاقتصادية المختلفة بالظلم والمؤسسات القائمة فيه وقت البدء فى الأخذ بمبدأ التخطيط وكذلك بمجموعه المثل والتقاليد التى يخضع

لها إطاره الفلسفي والسياسي والاجتماعي الأمر الذي قد يتعارض ويمحق عمليه التخطيط لهذا كان ولا بد من تعديل النظم والمؤسسات القائمة في المجتمع بما يتفق مع التطور المراد احداثه باستخدام أسلوب التخطيط . ولهذا السبب فانه يكون من الواجب التمييز بين نوعين من التخطيط :-

الأول وهو التخطيط الهيكلي structural planning الذي يندلج على القرارات والأجراءات التي تتخذها الدولة هدفه من ذلك الى تعديل وتبديل الهيكل الاجتماعي والاقتصادي المجتمع واقامه أوضاع جديدة يسير وفقا لها كل من النظام الاجتماعي والاقتصادي للدولة وقد تأخذ مثل هذه الإجراءات والقرارات صبغه اقرارات ثوريه . كقوانين الإصلاح الزراعي ، وتأميم بعض المنشآت الاقتصادية ، وخلق قطاع عام في الصناعة والتجارة وما شابه ذلك والثاني وهو التخطيط الوظيفي Functional planning ويتميز هذا النوع من التخطيط عن سابقه في أنه يتم ضمن الاطار القائم لمجتمع دون محاولة للتعديل والتبديل والاكتفاء فقط باحداث التغيير في الوظائف التي يؤديها هذا النظام .

هذا وعادة ما يكون التمييز بين هذين النوعين من التخطيط أكثر وضوحا في بدايته الأخذ بأسلوب التخطيط . ففي بدايه العهد بالتخطيط اذا تبين المخطط أن الهيكل المستهدف تحقيقه مجتمع بعيد كثيرا عن الهيكل الراهن له وقت البدء بعمليه التخطيط أصبحت حاجه المخطط الى الأخذ بالتخطيط الهيكلي أكثر الحاحا (وحيث من اقرارات الثوريه ما يحقق تغييرا جذريا في المؤسسات والنظم القائمة في المجتمع) فاذا تم المخطط ارساء الأسس الفكرية والقانونية والهيكلية لمجتمع صار ازاما عليه بعد ذلك أن يرسم الخطى التي تكفل للمجتمع نجاحه في أداء وظائفه حتى يصل به الى غاياته الأساسية وبذلك ينتقل المخطط بخطى سيره عن أسلوب التخطيط الهيكلي الى التخطيط الوظيفي .

هذا ولا يخفى ما تقدم أن التخطيط الوظيفي لا يقود في النهايه الى احداث تغيير هيكلي في المجتمع ان تدل التغيرات على امكان حدوث تغيير هيكلي في المجتمع باستخدام

اسلوب التخطيط الوظيفي وان كان ذلك يتم ببطء كبير وربما في نطاق محدود . فالأهداف
السوفيتي مثلاً أخذ في بدايه عهده بالتخيل بأسلوب التخطيط الميكانيكي لكي يحدد معالم
المجتمع الذي اعتنقته الثورة السوفيتيه ومن ثم انتقل الى التخطيط الوظيفي ومع ذلك فان التخطيط
الوظيفي بمرور الزمن وتخيل نظره المستقبل المجتمع قد أدى الى حدوث تغيرات هيكليه
وان كانت محدوده .

والمعنى الوظيفي للتخطيط هو الذي يقصد عادة باصلاح التخطيط الاقتصادي والاجتماعي
وهو موضوع دراستنا في هذا المجال .

غايات التخطيط واهدافه :

تتباين أهداف التخطيط وغاياته بتباين طبيعته المشاكلي التي تحيط بكل دولة فـ
أنه بصفه عامه يمكن القول بأنه التخطيط يستهدف :-

(١) في الدول الرأسماليه تجنب البطالة ، وتحقيق حد أدنى من النمو الاقتصادي
المستمر الذي يمكن في الأجل القصير من تفادي حدوث انتكاسات تضر باقتصادياتها
نتيجه للدورات الاقتصادييه ، مع دفع عجلة الاقتصاد القومي نحو توفير مقومات
مستويات أعلى للاستهلاك من السلع المكممه والخدمات .

(٢) أما في الدول الاشتراكيه فتحدد الغايات بصفه عامه فيما يأتي :-

- (أ) تمهين السربح للدول
- (ب) تجديد الزراعة وتطويرها
- (ج) انشاء مؤسسات اقتصاديه الخاصه بالمجتمع الاشتراكي بهدف تدعيم الجبهه
الانتاجيه لهذه الدول .

(٣) أما بالنسبه لدول المتخلفه فانه بالاضافه الى الأهداف السابقه الاشاره اليها فان هذه
الدول تستهدف أهدافاً أخرى تتوقف على ظروف الخاصه بكل منها ومن أمثله
الأهداف

(أ) تنمية المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية التي تنقص هذه الدول خاصة وأن الحكومات الوطنية فيها عادة ما تكون حديثة عهد يتولى دقة الأمور وفي حاجة شديدة لتنمية هذا النوع من المعارف لمواجهة متطلبات عمده التنمية .

(ب) التخلص من البطالة المقنعة

(ج) تطوير الهيكل الاقتصادي

(د) تدعيم علاقات الدولة ومكانتها بالعالم الخارجي

لذا عن الغايات العامة objectives التي تسعى مثل هذه الدول لبلوغها وتدارا العموميه هذه الغايات فإن الأمر عادة ما يتطلب من المخططين تحديد أدنى لهذه الغايات تحديدا رقميا ، أو بمعنى آخر ترجمه هذه الغايات إلى أهداف يتمين على المجتمع أن يحققها خلال فتره

محاومه فشلا قد تبني الدولة تخليص الاقتصاد ا تومي من تقلبات الانتاج الزراعي أو للاسراع بتصنيع الدولة أو لرفع مستوى معيشه الطبقات العامة وكل هذه أمور لها صفه الغايات العامه ونظرا لأنه توجد عده سبل لتحقيق كل من هذه الغايات ، وكذلك العديد من المستويات التي يمكن بلوغها في فترات زمنية مختلفه منها اقرب وا بعيد لذلك فإن هذه الغايات رغم أهميتها تحتاج إلى مزيد من التحديد ، وهي عمده ليست بالأمر الهين ويتمين للوصول إليها ضرورة التميز بين نوعين من الأهداف هما :-

(١) الأهداف الأولية primary targets وتتمثل في قيم العناصر الأساسية للاقتصاد

القومي الواجب بلوغها مثل :

(أ) الزيادة الواجب تحقيقها في الاقتصاد القومي

(ب) " " " " الاستهلاك النهائي

(ج) " " " " الاستثمار

(د) " " " " حجم العماله وهكذا

(ب) الأهداف المشتقة Derived targets وتتمثل في الأهداف التي يمكن اشتقاقها من الأهداف الأولية . فمثلاً إذا كان أحد الأهداف الأولية تحقيق زيادة معينة في الدخل الزراعي فإن تحقيق هذه الزيادة قد يتطلب تدبير قدر معين من خدمات النقل الداخلي وحينئذ يتطلب الأمر تحديد القدر الذي تتطلبه زيادة الإنتاج من خدمات النقل الداخلي وتعتبر هذه الزيادة من قبيل الأهداف المشتقة . فإذا افترضنا أن زيادة الدخل الصناعي هدف أولي من أهداف الخطه فإن الأمر يتطلب تحديد الأهداف في كل قطاع من قطاعات الصناعة والازم باوفها لزيادة الدخل الصناعي ويحتوي من هذه الأهداف أهداف مشتقة .

لذا عن الفرق بين الأهداف الأولية والأهداف المشتقة فإذا نظرنا إلى كيفية التي تتم بها صياغة هذه الأهداف فإنه يمكن في هذه الحالة التمييز بين نوعين :-

الأول : الأهداف المحددة fixed targets وتتمثل في الأهداف التي تأخذ شكل تحديد رقمي معين مثل زيادة الدخل القومي إلى النصف أو بمقدار ٤٠٠ مليون جنيه في فترة خمس سنوات . أو زيادة البطالة بمقدار نصف مليون شخص في خمس سنوات وهكذا

والثاني الأهداف المرنة Flexible targets وتتمثل في الأهداف التي تأخذ شكل حد أدنى أو حد أعلى في مقدار أو تغير مثل أن تحقق الخطه حد أدنى من المبالغ قدره نصف مليون أو ألا يزيد الميزان المدفوعات عن حد معين .

لذا ومنما تضارب الأهداف فيما إذا تم جميع الأهداف وفقاً لطريقة الأهداف المحددة فإن المخاطرة ما يجرأ إلى تعيين أقل قدر من الأهداف المحددة والاعتماد ما أمكن على الأهداف المرنة بشرط أن يتأكد كذلك من عدم تضارب الأهداف المرنة .

الاسباب التي دعت للاخذ بأسلوب التخطيط

ان المتبع دراسه نظم الاقتصاديه النائمه في كثير من المجتمعات يتبين له أن التخطيط القومى شامل كشكل من أشكال التنظيم الاجتماعى لنشاط الاقتصادى قد حل فى بلاد كثيره من احوال محله كثير من نظم الاجتماعيه الأخرى التى سبقته • فإذا نظرنا إلى التنظيمات الاجتماعيه السائده فى أيله فتره تاريخيه لوجدنا أن التنظيم السائد فى فتره زمنييه معينه كان يختلفا تقدم التكنولوجيا وإليه الانتاج السائده فى هذه الفتره وأما كانت الفترات الزمنيه التى تطوّر فيها التنظيم الاجتماعى لمجتمعات متعدده ولا مجال لدراساتها لنا لهذا فان التوضيح فى هذا المجال سيتناول فترتين أساسيتين من هذه الفترات فقط لما الفتره السابقه على ظهور الآلات الحديثه والفتره اللاحقه لظهورها وفيما يلى شرح موجز مالمح كل من هاتين الفترتين :-

(أ) التنظيم الاجتماعى للانتاج والاستهلاك فى الفتره السابقه لنمو الصناعه الحديثه

وتد يميزت هذه الفتره بتأخر انسيبى فى أدوات الانتاج التى كان يستخدمها الناس الممتمونه فى عميات الانتاج كما تميزت بتأخر وسائل المواصلات • وكان طبيعيا ذلك - وخاصة فى الفترات الأولى لنشوء مجتمعات - أن تكون العائله أو قبيله على وحده كان من الانتاج والاستهلاك فلم يكن هناك تبادل بين كل من المنتجين والمستهلكين • وكانت كل عائله أو قبيله تعتمد على تحديد خطواتها فى الانتاج بما يتوافق مع ما ترغب فى استهلاكه فى حدود الموارد الطبيعية المتاحة لها الأمر الذى يعنى أنه فى هذه الفتره أن تخطيط الانتاج والاستهلاك كان يتم على نطاق العائله التى تنتج ما ترغب فى استهلاكه وتستهلك ما تستطيع انتاجه من السلع والخدمات •

تلك هي المرحلة الأولى في نشوء المجتمعات — فلما تقدمت أدوات الانتاج وتمكن الانسان من استخدام الحيوانات في الحمل الزراعى حدث تقدم فى الزراعة كما أدى التقدم الفسيئى فى وسائل المواصلات فى عصر الرومان الى الانتقال من المرحلة القبية الى مرحلة انشاء الدول والى زيادة التبادل داخل المجتمع الواحد أو بين الدول وعدد من الدول المجاورة الأمر الذى ترتب عليه نشوء نظام من التخصص فى العمل فى نطاق حرف أو عميات معينة ومع ذلك فانه فى هذه المرحلة بقيت عميات الانتاج ترتبط ارتباطا مباشرا بحاجات المستهلكين فالزراعة كانت موجهة أساسا لسد حاجات المجتمع من السلع الزراعية اللازمة للنفذاء والكساء وكان الحرفيون لا ينتجون الا ما يطلبه المستهلكون فعلا من السلع الأمر الذى يحى أن الانتاج كان يتم لاحقا لطلب لا سابقا له .

ورغم زيادة عميات التبادل فى هذه المرحلة بين المجتمعات المختلفة وداخل كل مجتمع فقد ظل التبادل اسائد فى هذه المرحلة قاصرا على اشباع رغبات المستهلكين مباشرة ممن السلع التى لا يستطيعون انتاجها عن طريق مبادلتها بالسلع المتوفرة لديهم والتى يرغبون فى مبادلتها .

ب) التنظيم الاجتماعي للإنتاج والاستهلاك في افتره

اللاحقه لنمو صناعه احدثيه

في هذه افتره تقدمت أدوات الإنتاج وظهورت الآلات وتقدمت وسائل المواصلات وتقدمت الصناعة وزاد الإنتاج زيادة كبيرة واتسع نطاق الأسواق التي يتم فيها تبادل السلع وقد ترتب على ذلك ظهور طبقه من أصحاب رؤوس الأموال وجدت من صالحها أن تعمل على تجميع اعمار في مصانع تضم الآلات احدثيه للإنتاج التي يستطيع العامل الفردي اقتناءها وذلك للإنتاج ساع لا تهدف لاشباع الحاجات مباشرة للمستهلكين بل لبيعها والاحصاء على ربح منها حيث كان المشرف على الإنتاج في هذه افتره يقرر ما ينتجه دون انتظام لطلبات مباشرة من المستهلكين ثم يقدم بيعها في الأسواق • وكان من الضروري على مشرفين أن يعملوا على توسيع فرص البيع أمام منتجاتهم وفرص استخدام العمال من أجل زيادة الإنتاج مما ترتب عليه ارتفاع شعارات حرية التجارة وحرية العمل وحرية المنافسة وظهور التنظيم الرأسمالي لعمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك •

هذا ومن الواضح أن التنظيم الرأسمالي للإنتاج قد أدى الى تباعد عمليات الإنتاج والاستهلاك فلم يعد الإنتاج في كل وحده انتاجيه مرتبطا ارتباطا مباشرا بالاستهلاك المحتمل من كل سلعه وأصبحت المنشأة افرديه هي وحده تنظيم وتخطيط الإنتاج •

أما بالنسبة للمجتمع في مجموعه فقد أصبح التلاقى بين الإنتاج والاستهلاك يتم عن طريق المنافسة في السوق احره بين كل من وحدات المنتجه و وحدات المستهلكه حيث تتحدد أسعار المنتجات على أساس من العرض والطلب • وحيث تؤدي زيادة الطلب الى ارتفاع الأسعار وتؤدي زياده الأسعار الى دخول منتجين جدد الى ميادين الإنتاج فيزيد المعروض من السلع وتنخفض الأسعار مما يترتب عليه خروج بعض المنتجين من ميدان إنتاج السلعه فتبدأ الدورة سيرتها مرة أخرى وهكذا •

من ذلك يتبين أن الموائمة بين الانتاج والاستهلاك في المجتمع الرأسمالي تتم بمسدد ظهور الانتاج وليس قبل ظهوره ، وأن هذه الموائمة تتم تلقائيا نتيجة لتقابل العرض والطلب دون تدخل واع من أى جهة من الجهات الأمراذى يترتب عليه اسراف فى استخدام بعض موارد المجتمع •

ويحدث هذا الاسراف بسبب أن القرارات التلقائية المنفصلة لمنتجين قد تؤدى فسى بحال الحالات الى زيادة الانتاج اكى من سلمه معينه عن الحاجات الاجتماعيه للمستهلكين مما يترتب عليه وجود فائض يحبر عن خسارة بالنسبة للمجتمع لذا فضلا عن أن اخساره اتى تتحمها بعض المنشآت قد تؤدى الى خرجها من ميدان الانتاج مما يترتب عليه تعطيل بعض الطاقات الانتاجيه للمجتمع •

وعلى الرغم مما يتضمنه تنظيم الرأسمالي من اسراف فان بعض الاقتصاديين كانوا يسرون فى ذلك الضياع ثمنا يدفعه المجتمع لتقدمه نتيجة لتنافس بين المنتجين فى انتاج أحسن السلع وبأقل الأسعار •

لذا عن الموائمة تلقائيه غير واعيه بين الانتاج والاستهلاك فى المجتمع الرأسمالى غير أنه الى جانب هذا النوع من الموائمة غير واعيه وجد نوع من التنظيم والتخطيط على مستوى اوحده الانتاجيه نتيجة نشاء المصانع الحديثه حيث يقوم المنظمه بتحديد أهداف عامه لايوحده الانتاجيه وأهداف جزئيه لكل قسم من أقسامها مع اتخاذ كل وسائل الكفيه بتحقيق هذه الأهداف

تلك هى ملامح المجتمع الصناعى الحديث فى مرحلته الرأسماليه الصفره واتى تميزت بتخطيط الانتاج على مستوى كل وحده من الوحدات الاقتصاديه لاعلى مستوى المجتمع ككل مع ترك الموائمة بين الانتاج والاستهلاك لقوى السوق وتفاعلات العرض والطلب ففى هذه السوق يجد ظهور الانتاج •

وقد قابل هذا النوع من التنظيم الاجتماعي نقدا واسعا من الاقتصاديين الاشتراكيين ومع تعدد نواحي نقد الاشتراكيين لهذا النظام إلا أن أبرز ما فيه يتمثل في نقطتين أساسيتين :-

(١) أن المنافسة التي يقوم عليها التنظيم الرأسمالي للإنتاج لا تؤدي بالضرورة - كما يدعى الرأسماليون - إلى تقدم المجتمع إذ كثيرا ما تؤدي المنافسة إلى قتل المنافسة وظهور الاحتكار وما يستتبعه من تحكم في الأسعار وفي الإنتاج بدرجته قد تصوق تقدم المجتمع .

(٢) أن المنافسة بين الوحدات الانتاجية بغية الحصول على أقصى الأرباح تؤدي إلى نوع من الغرض في الإنتاج قد يترتب عليها زيادة القدرة الانتاجية . مجتمع ما يمكن استهلاكه في حدود الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع مما يترتب عليه ظهور دورات من الازدهار والكساد وفي ذلك ما فيه من أعباء يتحملها الجانب الأكبر من مضارنا .

وبناء على ذلك نادى الاشتراكيون بأنه لا سبيل للخروج من هذه المآزق سوى بتنظيم الإنتاج على أساس تخطيط عام شامل يأخذ في الاعتبار الحاجات الاجتماعية لأفراد المجتمع ويستند إلى إمكانياته لإدوات الإنتاج .

انتشار التخطيط كوسيلة للتنظيم الاجتماعي لنشاط الاقتصادى :

٣ ظلت نظريات الاشتراكية امرتبه بتنظيم الإنتاج وتوزيع على أساس خطة عامة شاملة من أجل القضاء على نقائص تنظيم الرأسمالي محل جدل ونقاش دون أن يثاق لها مجال تطابق حتى قامت الثورة الروسية عام ١٩١٧ وبدأ الاتحاد السوفيتي في محاولته لتطبيقها . ورغم أن الثورة الروسية قد قامت عام ١٩١٧ فإن أول محاولة التخطيط القومية الشاملة في الاتحاد السوفيتي لم تبدأ سوى عام ١٩٢٨ .

٢-

أثارت المحاولة السوفيتية التخطيط النومي الشامل شكوك كثير من الاقتصاديين في امكانيه نجاحها وبني عولاء شكوكهم واعتراضاتهم على اساسين رئيسيين :-

الأول :

صعوبه بل واستحاله تقدير الحاجات الاجتماعيه لمجتمع بواسطه أى جهـــــــــــــــــاز مركزى وبالتالي استحاله اموائمه الواقعيه بين خطط الانتاج المركزيه وبين حاجات المجتمع انفعاليه .

والثاني

الحد من حريه المستهيكين في الحصول على السلع والخدمات التي يرغبون فـــــــــــــــــسى استعمالها نتيجه لتنفيذ أى خطه مركزيه للانتاج .

٣-

ترتب على الاعتراضات التي أثارها الاقتصاديون على التجربه السوفيتيه في التخطيط النومي الشامل في أول الأمر عدم انتشار التخطيط النومي خارج نطاق الاتحاد السوفيتي ، وقد زاد في عرفه هذا الانتشار ما نشر من نتائج عن مدى تقدم الدول الصناعيه الرأسماليه ومدى قدرتها على زياده انتاجها باتباع سياسته " السوق الحر " دون حاجه الى تخطيط شامل .

٤-

يتقدم الزمن وظهور نتائج تجربه السوفيتيه وما حقته خططها الخمسيه فــــــــــــــــسى افتره السابقيه على احربا ما ميه الثاني من نجاح في تصنيع الاتحاد السوفيتي وفي تطوير اقتصادياته أخذ الكثيرون في الاقتناع بجدوى التخطيط كسلوب ناجح في تطوير اقتصاديات الدول ومن بين من اعترفوا بهذا النجاح عدد كبير من الاقتصاديين .

٥-

ساعد على انتشار الافكار التي تدعو للأخذ بأسلوب التخطيط من أجل تحيين اقتصاد رفاهيه الاجتماعيه ما لوحظ من عدم تأثر الاتحاد السوفيتي بنتائج الأزمه الماليه التي حدثت في افتره بين عام ١٩٢٩ - ١٩٣٣ بل واستمرار تقدمـــــــــــــــــه خلالها في نفس الوقت الذي تأثر فيه انعام الرأسمالي بهذه الأزمه الى حـــــــــــــــــد

مما تقدم يتبين :

(١) أن التخطيط القومى شامل شكل من أشكال التنظيم الاجتماعى للنشاط الاقتصادى يحمل على الموائمة بين الحاجات الاجتماعيه للمجتمع وبين الانتاج قبل بدء عملياته الانتاج بواسطه قرارات اداريه تصدر عن نيئه مركزيه مسئوله .

(٢) وأن هذا الشكل من أشكال التنظيم قد حصل فى البلاد التى أخذت بنظام التخطيط القومى شامل محل التنظيم الاجتماعى الذى كانت تتم فيه عملياته بين الانتاج والحاجات الاجتماعيه عن طريق تاسفى العرض والطلب فى السوق الحرة بعد انضمام الانتاج وداريته غير واعيه .

(٣) أن انتشار التخطيط القومى فى كثير من الدول كان نتيجة لما مر بهذه الدول من تجارب بينت لها مدى اضياع الحادث فى اموارد باتباع نظام السوق الحرة وما يمكن أن يترتب على الأخذ بأسلوب التخطيط القومى الدامل من توجيه الموارد وتحقيق الاهداف المرسومه بأقل قدر من الضياع .

الخصائص الأساسية لأسلوب التخطيط

من الاستعراض السابق يمكن أن نستخلص بعض الخصائص الأساسية لأسلوب التخطيط (١) نظرا لأن التخطيط أسلوب لتنظيم نشاط الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع فى مجموعه فان التيام بعمليه التخطيط يتطلب وجود نيئه مركزيه مسئوله تقوم بتحديد الاهداف الاقتصاديه والاجتماعيه والسياسيه . مجتمع ، وباختيار الوسائل الكفيله بتحقيق هذه الاهداف كما تقوم بالتنسيق بين الاهداف الجزئيه للقطاعات المختلفه بحيث تتناسق جميعها مع الاهداف العامه المختاره .

(٢) نظرا لأن التخطيط يقوم على الموازنة بين الحاجات الاجتماعية وبين الانتـــاج وموازنة ما يمكن تحقيقه من اشباع في الحاضر وما يمكن الحصول عليه في المستقبل لهذا كان لابد من توافر المقاييس التي يمكن أن يحدد بواسطتها الطلب الاجتماعي والأسس التي يمكن الاستناد إليها في الاختيار بين الوسائل البديلة ذلك لأن غياب هذه المقاييس والأسس يجعل من التخطيط مجرد قرارات بيروقراطية ادارية قد تتطوى على اخطاء أكثر مما تتطوى عليها القرارات الفردية التي تصدر من أفراد مستقلين كـ عـبـسـ الأخر .

(٣) نظرا لأن التخطيط أداء لتحقيق أهداف معينة • لهذا فان الأمر يتطلب تحديد واضحاً لأهداف النشاطات المختلفة التي يقوم عليها البنيان الاقتصادي بحيث تتفق هذه الأهداف مع الأهداف العامة للمجتمع • وحتى لا تكون الخطـط مجرد تجميع لبرامج قطاعية منعزلة لا تكون في مجموعها برنامجاً قومياً شاملاً •

(٤) أنه على الرغم من أهمية وجود جهاز مركزي يقوم بتحديد الأهداف العامة للمجتمع والوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف • فان التخطيط القومى الشامل لا يعنى بالضرورة أن تصدر كافة القرارات المتعلقة بنشاط الاقتصاد والاجتماع عن جهاز مركزي واحد فمدى مركزية ولا مركزية القرارات يختلف باختلاف الظروف المساعدة • في كل دولة من الدول وبذلك تختلف الوسائل التي تستخدمها الدول المختلفة من أجل التحقق من تنفيذ الخطط الموضوعة فقد تلجأ بعض الدول إلى الإلزام في بعض الحالات وإلى تشجيع الوحدات الاقتصادية على اتخاذ القرارات التي تنمى مع الخطط الموضوعة في أحوال أخرى •

التخطيط والخطوات اللازمة لاعداد الخطه

(أ) مفهوم التخطيط من الناحيه العمليه

يعرف التخطيط من الناحيه العمليه بأن " مجموعه العمليات الضرورية لاعداد مجموعه من القرارات التنفيذيه اللازمه لتحقيق أهداف معينه في المستقبل بطريقه مثلى " ويتضح من هذا التعريف أن التخطيط يقوم على أركان معينه هي :

١ = أن التخطيط مجموعه عمليات مستمره وليس عمليه واحده فقط يتم بالانتهاء منها من التخطيط ويرجع ذلك الى أن أيه قرارات يتخذها المخطط على في حقيقتها قرارات قابله لاعاده النظر والصحيح بناء على ما قد يتوفر لدى المخطط من معلومات جديده تبرر اعاده النظر ، أو تنجبه لما قد يثبت لديه من اتماد القرارات السابق اتخاذها عن انصواب بعد التطبيق .

٢ = أن وظيفه الأجهزة التخطيطيه هي مجرد اعداد القرارات التخطيطيه لعرضها على الجهات المسئوله وأنه ليس من مسئوليه هذه الأجهزة مهمه اتخاذ هذه القرارات ، لأن مهمه اتخاذ هذه القرارات تقع على عاتق الجهات المسئوله والتي يقع عليها دون غيرنا عب اتخاذها وفقا لما تراه محققا للأهداف العامه للمجتمع .

٣ = أن القرارات التي تعدها أجهزة التخطيط مجموعه من القرارات ويستقر قرارا واحدا محدد وذاك كي يتمكن المسئولون من امفاضه بينها واختيار أصلحها ، ويرجع ذلك الى أن العمليه التخطيطيه بطبيعتها عمليه استشاريه وهو ما يحتم تعدد القرارات البديله لتسهيل مهمه المسئولين .

خطوات اعداد الخطة

يستلزم اعداد الخطة من اى جهاز تخطيطى ضرورة السير فى عدد من الخطوات المنطقية حتى يتم اعداد الخطة وقبل الدخول فى سرد هذه الخطوات فانه تلزم الاشارة

(١) الى ان التسلسل الوارد فى هذه الخطوات لا يعنى بالضرورة ان كل خطوة منها لا يسد وان قنتهى قبل ان يبدأ المخطط فى اتخاذ ما يليها من خطوات نظرا لأن الأمر قد يستلزم من المخطط الاستمرار فى بعض هذه الخطوات ما استمرت الخطة (٢) ان هذه الخطوات المنطقية ليست بالضرورة ما يتم فعلا وضع جميع الخطط بل قد تختلف بالنسبة للبعض منها • ويمكن تلخيص هذه الخطوات فيما يأتى :

- (١) التحديد الاولى لأهداف الخطة
 - (ب) ترجمة الأهداف الأولية للخطة الى أهداف تفصيلية محدده مع وضع اوزان مختلفة امدى أهمية كل من هذه الأهداف •
 - (ج) جمع البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات •
 - (د) تحديد الوسائل البديلة التى يمكن عن طريقها تحقيق ما تم اختياره من أهداف •
 - (هـ) تقييم جميع الوسائل البديلة بقصد تحديد الوسيلة المثلى
 - (و) التأكد من ان الوسيلة المثلى التى وقع عليها الاختيار هى فعلا مثل الوسائل ———
 - طريق الاستعانة ببعض بيانات اضافية جديدة •
 - (ز) ترجمة هذا الاختيار الى مجموعة من الاقتراحات المحيطة على اتخاذ القرارات التنفيذية •
- وفىما يلى شرح موجز لكل من هذه الخطوات :

١- التحديد الأولي لأهداف الخطة

يتم التحديد الأولي لأهداف الخطة بواسطة الأجهزة السياسية المسئولة في ضوء الاعتبارات العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحربية وغيرها . وتعتبر هذه الأهداف العامة بمثابة المادة الخام التي يتم على أساسها تحديد الأهداف التفصيلية للخطة بواسطة أجهزة التخطيط .

وقد يتم تحديد الأهداف الأولية للخطة بواسطة الأجهزة السياسية بصورة صريحة أو أن يقوم جهاز التخطيط نفسه ببلورة هذه الأهداف من الاتجاهات العامة للسياسة الاجتماعية والاقتصادية التي يعلنها المسئولون . فإذا افترضنا أن الأهداف الأولية المحددة للخطة هي :

- (١) ضرورة تنمية الاقتصاد القومي تنمية مطردة في اقصر وقت
- (٢) تقليل التفاوت في الدخول لتحقيق العدالة الاجتماعية
- (٣) تأمين وزيادة القدرة الدفاعية للدولة . وهكذا فإنه يتبين لنا أن هذه الأهداف الأولية بالصورة الواردة لا تصلح لأن تكون أساسا لاتخاذ قرارات تنفيذية معينة ولهذا فإنه يمكن من واجب جهاز التخطيط أن يترجم هذه الأهداف الأولية إلى الخطوة التالية وهي ضرورة ترجمة الأهداف الأولية للخطة إلى أهداف تفصيلية محددة .

ب - ترجمة الأهداف الأولية للخطة إلى أهداف محددة

يتطلب تحديد هذه الأهداف التفصيلية من جهاز التخطيط الإجابة على أسئلة متعددة منها :

- ١- ما هو مدى نمو الاقتصاد القومي ؟
- ٢- ما هي الكيفية التي يمكن بها تحقيق ذلك النمو .
- ٣- ما هو معدل النمو الذي يمكن به دفع عجلة هذا الاقتصاد مع ضمان اطراد عملية التنمية في المستقبل .

- ٤- ما هي الظروف الواجب توافرها لتحقيق استمرار عملية التنمية باطراد في المستقبل .
- ٥- ما هو معنى تقليل التفاوت بين الدخل والثروات والكيفية التي يمكن بها تحقيق ذلك بقصد تحقيق العدالة الاجتماعية .
- ٦- الى اي حد يتناقض مبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية مع الحوافز الواجب توافرها لزيادة معدل التنمية ، وما هي الآثار التي يمكن أن تترتب على هذا التناقض وكيف يمكن تلافيها .
- ٧- الى اي حد تؤثر زيادة القدرة الدفاعية للبلاد على قدرتها في التنمية والتطور ، والى اي حد يؤثر التطور السريع للاقتصاد القوي على القدرة الدفاعية للبلاد في المستقبل وغير ذلك من الاسئلة .

هذا وتتطلب الاجابة على الاسئلة السابقة الاجابة على اسئلة اخرى كثيرة ومتعددة ترتبط بحجم المساعدات الاجنبية التي يمكن أن تحصل عليها البلاد وعن امكانيات التصدير وامكانيات الاستيراد وعن القوى البشرية العاقل منها والعاطل وامكانية توفير الفنيين ، وامكانيات النمو في قطاعات الاقتصاد المختلفة وامكانية استيعاب هذه القطاعات بعد تنميتها لقوى عاملة جديدة ، والحد الأدنى لمستوى معيشة السكان الواجب بلوغه في كل سنة من سنتي الخطة وفي نهايتها وغير ذلك من الاسئلة .

فاذا تم لجهاز التخطيط الاجابة على هذه الاسئلة وغيرها أمكن لهذا الجهاز توضيح ماهية الاهداف التفصيلية الممكن تحقيقها في حدود الامكانيات المتاحة ومن المناسب في بعض الاحيان ان يقوم جهاز التخطيط بتحديد بدائل لهذه الاهداف التفصيلية الممكن تحقيقها بالموارد المتاحة حتى يتيح للمستثمرين فرصة لاختيار مجموعة الاهداف التفصيلية التي يعتقدون انها اكثر اتفاقا مع الاهداف العامة الاولى للخطة .

ح - جمع البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات

تتطلب الاجابة على الاسئلة السابقة توفر معلومات معينة لدى جهاز التخطيط يتعلق بعضها بالعلاقة بين عناصر الاقتصاد القوي - كالاستثمار والاستهلاك ، والدخل والادخار وما الى ذلك ويتعلق البعض الاخر بالعلاقات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة كالزراعة والصناعة والمواصلات والخدمات ٠٠٠٠٠ الخ كما يتعلق البعض الاخر بالتوزيع الحالي للدخول واثار الخدمات الاجتماعية في توزيع الدخل وغير ذلك من المعلومات الاساسية .

وكما يجب ان تتوفر هذه المعلومات وغيرها للاجابة على هذه الاسئلة كذلك تتطلب كل مرحلة جديدة من مراحل التخطيط ضرورة توفر معلومات جديدة يمكن على اساسها الحكم والاختيار ولهذا فانه يجب اعتبار هذه الخطوة لكثير من الخطوات الاخرى احدى العمليات المستمرة مع استمرار عملية التخطيط .

د - تحديد الوسائل البديلة التي يمكن عن طريقها تحقيق الاهداف المختارة

في نفس الوقت الذي يتم فيه جمع البيانات والمعلومات المختلفة يقوم المخطط بدراسة وتحديد الوسائل الرئيسية التي يمكن باستخدامها تحقيق اهداف الخطة .

- فإذا افترضنا أن أحد الأهداف التفصيلية للخطة زيادة الإنتاج من سلعة معينة فإنه يكون من الواجب على المخطط أن يحدد الكيفية التي يمكن بها أحداث هذه الزيادة ؟
- أ- فهل يمكن أحداث هذه الزيادة عن طريق إعادة تنظيم الإنتاج في قطاع صناعة هذه السلعة لاستخدام الطاقات المعطلة .
- ب- هل تتم زيادة إنتاج هذه السلعة عن طريق زيادة الاستثمارات المستغلة فيها لزيادة قدره الانتاجية وبالتالي زيادة الإنتاج .

- ج - هل تتم زيادة الانتاج بزيادة كفاءة العمال عن طريق التدريب
- د - هل تتم زيادة الانتاج بزيادة الحوافز على العمل للعاملين فيه لتشجيعهم على زيادة الانتاج كل هذه وغيرها وسائل مختلفة تؤدي الى زيادة الانتاج وقد تتأني زيادة الانتاج باستخدام وسيلة واحدة منها فقط أو باستخدام أكثر من وسيلة أو باستخدام قدر معين من كل وسيلة وعموما فان اختيار الوسيلة المثلى يتوقف على مقدار دقة المخطط في تقييم الآثار المباشرة وغير المباشرة لكل من هذه الوسائل واختيار أفضلها للتطبيق .

هـ - تحديد الوسيلة المثلى

- تعتبر أية وسيلة من الوسائل وسيلة مثلى اذا فاقت نسبة المنتج الى الموارد المستخدمة فيها مثيلاتها بالنسبة للوسائل الأخرى التى تمت دراستها .
- من هذا التعرف قد يتبين للقارىء أن اختيار الوسيلة المثلى لا يتطلب من المخطط سوى عقد المقارنة بين البدائل المختلفة على أساس هذا المعيار أى المنتج المستخدم وأن العملية على هذا الأساس تعتبر عملية بسيطة غير أنه رغم البساطة الظاهرية لهذه لتطبيق هذا المعيار إلا أن هذا التطبيق قد يحتره كثير من الصعوبات فى بعض الأحيان لما يأتى :
- ١ - صعوبة قياس الآثار غير المباشرة المترتبة على اختيار وسيلة معينة ان من المعروف أن لكل وسيلة أو مشروع آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة فأما الآثار المباشرة للمشروع فان قياسها أمر ممكن نسبيا أما قياس الآثار غير المباشرة فأمر يصعب اجراؤه فى كثير من الأحيان .
 - ٢ - احتمال انحراف التوقعات بالنسبة للمفردات الداخلة فى التقييم سواء بالنسبة للتكاليف أو العائد عن حقيقة ما يحدث فى المستقبل الأمر الذى يترتب عليه انحراف المشروع الأمل عما كان متوقعا +

٣- أن المشروع الأمثل لتحقيق هدف جزئي معين ليس بالضرورة هو نفس المشروع الأمثل إذا ما أخذت الاقتصاد القومي ككل من الحساب . ولما كان الهدف هو زيادة انتاج المجتمع ككل لا زيادة انتاج قطاع معين لهذا فان اختيار الوسيلة المثلى يتطلب الى جانب حساب الانتاج المباشر حساب الخسارة التي تترتب على عدم امكان استخدام نفس الموارد في حالة اخرى .

تلك هي بعض الصعوبات التي تحتري انتخاب الوسيلة المثلى ومع ذلك ورغم هذه الصعوبات فان المخطط يسعى دائما للوصول الى الوسيلة المثلى بناء على المعلومات المتوفرة لديه عند اختيار هذا الحل .

و- اعادة النظر في اختيار الحل الأمثل

يتوقف اختيار الحل الأمثل او الوسيلة المثلى - كما سبق أن رأينا - على مدى صحة ودقة المعلومات التي يعتمد عليها المخطط عند اختيار هذا الحل او هذه الوسيلة ولهذا فانه كلما توافرت لدى المخطط معلومات جديدة عن الموضوع كان من الواجب عليه اعادة النظر في الحل الأمثل في ضوء هذه المعلومات حتى يضمن بذلك سلامة الخطة .

ز - ترجمة الحل الذي تم اختياره الى مشروعات قرارات

تنفيذية

إذا تم للمخطط اختيار الحل الأمثل او الوسيلة المثلى فانه يكون من الواجب عليه أن يتقدم بالمقترحات الكفيلة بترجمة هذا الحل الى عدد من القرارات التنفيذية حتى يسهل للقائمين على التنفيذ اتباعها للوصول الى الهدف المنشود . وتتحدد مسئولية الجهاز المركزي للتخطيط في اتخاذ هذه الخطوة على مدى المركزية واللامركزية السائدة في عمليات التخطيط .

مراحل اعداد الخطة القومية

يمر اعداد الخطة القومية بصفة عامة بثلاث مراحل رئيسية هي :

(أ) المرحلة الاولى : ويتم فيها وضع الاطار الاجمالي العام للخطة وفقا للخطوات الآتية :

١ - تبدأ هذه المرحلة باختيار هدف ، أو عدد صغير من الأهداف الأولية كالدخل القومي أو الاستهلاك النهائي ... الخ

٢ - بعد تحديد الهدف أو الأهداف الأولية ينتقل المخطط الى استخلاص الأهداف المشتقة منه في صورة قيم للمتغيرات الاجمالية الأساسية للاقتصاد القومي كحجم الاستثمار المحلي والاتفاق الحكومي ... وما الى ذلك مستخدما في ذلك النماذج الرياضية وذلك للمساعدة على دراسة وتبين الامكانيات الالدي له للتنمية وخاصة بالنسبة للخطة المتوسطة وطويله الأجل .

(ب) المرحلة الثانية : ويتم في هذه المرحلة وضع الاطار التفصيلي المبدئي للخطة .

وللوصول الى هذا التوزيع التفصيلي يمكن اتباع عدد من الطرق منها :-

١ - اجراء دراسات مختلفة للقطاعات ثم توزيع المتغيرات الاجمالية بينها توزيعا تمسفيا يراعى فيه عدم اعتمادها عن الاهداف الاساسيه بقدر الامكان . وشبه هذا الأسلوب الى حد كبير الأسلوب المتبع في وضع الميزانيات الحكومية في الدول التي لاتتبع نظام التخطيط الشامل (الباب الثالث في الميزانية مثلا) غير أنه يؤخذ على هذا الأسلوب عدم تحقيقه أفضل النتائج .

٢ - دراسة القطاعات المختلفة دراسة تحليلية متصله يتم فيها حساب عدد كبير من المعدلات ، والمعاملات كمعدلات النمو ، والمعاملات الفنية والرأسمالية والعمالية ... الخ وبعد اتمام هذه الدراسات يبدأ التوزيع على القطاعات المختلفة توزيعا تمسفيا ثم تحسب الآثار المترتبة على هذا التوزيع من واقع الموازنات التي تستخدمها الدولة لهذا الغرض .

ومعاب على هذه الطريقة عدم التمكن من تحقيق التوازن الكامل مباشره مما يتطلب إعادة دراسة الموازين لتبين أوجه الاختلال فيها فإذا تم ذلك يحدد النظر في التوزيع .

فمثلاً قد يتضح من التوزيع ظهور فائض من سلعة معينة لا يمكن التصرف فيه أو العكس فإذا حدث ذلك يمكن إعادة التوزيع القضاء على جانب كبير من عدم التوازن هذا ويمكن تكرار هذه العملية حتى يتم الوصول إلى التوازن المنشود

ح - المرحلة الثالثة : ويتم فيها وضع الاطار التفصيلي النهائي للخطه ويختلف هذا الاطار في تفاصيله باختلاف طبيعه اقتصاد الدولة فإذا كان اقتصاد الدولة يقدم على النشاط الفردي بصفه أساسيه وعلى القطاع العام بصفه ثانويه فإن التفاصيل التي يضمها الاطار في هذه الحالة تقتصر على بيان المشروعات التي لا بد وأن يتولاها القطاع العام مع بيان الاتجاهات المرتقبه من القطاع الخاص يضاف إلى ذلك بيان بالسياسات والاجراءات التي ترغب الدولة في السير وفقاً لها .

أما في الدول الشرقيه فإن اطار الخطه فيما يضم جميع المشروعات الانتاجيه تلك هي المراحل الثلاث التي يمر بها وضع اطار خطة التنميه ، وفيما يلي شرح للكيفيه اعداد هذا الاطار في كل مرحله من هذه المراحل .

أولاً : اعداد الاطار الاجمالي للخطة

يضم الاطار الاجمالي للخطة عادة المتغيرات الاجماليه الرئيسيه للاقتصاد القومي فإذا افترضنا أن الهدف الأول المرسوم للخطة هو زيادة الدخل القومي فإننا نتوقع أن يضم هذا الاطار ارقام اجماليه من الدخل القومي ، والاستثمار والاستهلاك وما شابه ذلك من المتغيرات .

ويفيد اعداد الاطار الاجمالي للخطة في التعرف على التطورات طويله الاجل للاقتصاد القومي بصورة تقريبيه .

وتختلف طريقة اعداد هذا الاطار في اسلوبها باختلاف تقدم الدوله وتختلف باختلاف طبيعة المشاكل في كل منهما وتبعاً لهذا الاختلاف فانه يمكن التمييز بين أسلوبين يمكن اتباعهما في اعداد الخطه احدهما الأسلوب الذى يمكن اتباعه في حالة ما تكون الدولة متقدمه والعمالة فيها اقرب ما يكون من الاكتمال والآخر ويمكن اتباعه في حالة الدول المتخلفة والتي تعاني من البطالة ونقص رؤوس الأموال .

وفيما يلى شرح لكل من هذين الأسلوبين :-

الأسلوب الأول : في الدول المتقدمه

قبل التمرض لاسلوب اعداد اطار الخطه في هذه الدول لابد من الاشاره الى الطابع الذى يميزها مما يرتبط بهذا الأسلوب فالدول المتقدمه تتميز باقتراب العماله فيها من الاكتمال لا كما هو عليه الحال في الدول المتخلفه حيث تسود البطاله بصورها المختلفه ولهذا فانه فى الدول المتقدمه يكون من المتوقع أن تتوقف زياده الدخل على عاملين أساسيين هما معدل الزياده في السكان ومعدل الزياده التى يمكن احداثها في انتاجيه العامل فانه تبين ان هذه الحقيقه فانه على أساسها يمكن الاشاره الى الخطوات التى يمكن باتباعها اعداد الاطار المبدئى للخطه ، ويمكن تلخيص هذه الخطوات فيما يأتى :-

- ١ - تتعرف اولاً على الوضع الراهن للدخل القومى في سنة الاساس
- ٢ - نتعرف على المعدل الذى ينمو به السكان
- ٣ - نتعرف على المعدل الذى يمكن ان تنمو به الانتاجيه المتوسطه للعامل من واقع دراسات سابقه .

وفى هذا الصدد تشير الدراسات التى تمت عن نمو الانتاجيه المتوسطه فى الدول المتقدمه الى انه يمكن تنميه هذه الانتاجيه بمعدل ١.٥% سنوياً بل ومن الممكن زياده هذا المعدل اذا امكن تطوير نظام الانتاج بزياده استخدام الكثافه الرأسماليه لما يعنيه ذلك من زياده عناصر الانتاج التى تتعاون مع العامل فى الانتاج مما تترتب عليه زيادته .

- ٤ - بعد التعرف على هذه المعدلات فإنه يمكن التعرف على الدخل المستهدف بضرب
معدل نمو السكان $\times$ معدل نمو الانتاجية المتوسطة للعامل واستخراج معدل نمو
الدخل القومي ، واستخراج المعدل الأخير ومعرفة الدخل الراهن في سنة الاساس
نحصل على الدخل المستهدف من الخطه في أية سنة مقبله من السنوات .
- ٥ - بعد الانتهاء من الخطوات السابقة التي تم فيها تحديد الهدف الأولي للدخل القومي
يتم تقدير المتغيرات الاخرى كالواردات والصادرات والمدخرات وحصيله الضرائب .
- ٦ - بمعرفة حجم المدخرات المحليه وحجم الواردات الرأسماليه يمكن التعرف على حجم
الموارد التي سوف تكون متاحه للدولة لتمويل استثماراتها .
- ٧ - بمعرفة حجم الاستثمارات المتاحة للتنمية تنشأ امام المخطط مشكلة جديده وهي التعرف
على ما اذا كانت هذه الموارد والاستثمارات تكفي لكي يحقق الاقتصاد القومي الزيادة
المرتقبه في الدخل ؟ وللإجابة على هذا السؤال يستلزم الأمر من المخطط دراسة
ما يسمى بمعامل رأس المال والمقصود به هنا المعامل الحدى لرأس المال الذي يمثل
الزيادة الواجب تحقيقها في رأس المال الحقيقي (أى الاستثمار الجديد) للحصول على
وحده اضافيه من الدخل .
- وتدل الدراسات التي تمت في بعض البلدان على أن هذا المعامل يتراوح عادة
بين ٢ ، ٤ ، أى بمتوسط ٣ ويرجع التفاوت في قيمه هذا المعامل الى عدة عوامل
منها الظروف المحيطه بالدوله في السنه التي تم فيها قياس هذا المعامل ومدى الاستفادة
من عناصر الانتاج الاخرى بجانب رأس المال فضلا عن اختلافه من قطاع الى آخر ولهذا
فانه من الأفضل الاعتماد في ذلك على المتوسط .
- ٨ - بمعلوميه حجم الاستثمار المحلي المرتقب ومعامل رأس المال يمكن تقدير حجم الزيادة
المتوقعه في الدخل القومي بقسمه الاول على الثانى أى حجم الاستثمار
معامل رأس المال
- ٩ - يتم مقارنة هذه الزيادة عن الدخل القومي بالزيادة التي سبق تقديرها على اساس انتاجية
العامل ثم يحدد النظر في جميع التقديرات السابقة حسابها بما يكفل توافقها جميعا .

١٠ - بالوصول لهذه الخطوه واستكمال حساب بقيه المتغيرات الأخرى يتم الوصول إلى البيانات الأساسية التي يضمنها الاطار الأولى للخطه .

فإذا افترضنا أن البيانات الأساسية لاقتصاد معين في سنة الأساس كانت بالصورة التالية .

الدخل القومي	٢٠٠٠ مليون جنيه	الواردات	٢٤٠ مليون جنيه
الدخل العام	٣٠٠ " "	فائض الميزان الحسابي	٣٠ " "
الدخل الخاص	١٧٠٠ " "	الصادرات	٢٧٠ " "
الاستهلاك الخاص	١٥٢٥ " "	السكان	٥ " نسمة
الادخار الخاص	١٧٥ " "	القوة العاملة	٢ " نسمة
الادخار العام	٢٥ " "	معدل نمو السكان	١٪ سنوياً

فانه يمكن بمعلومية هذه البيانات الأساسية وبعض البيانات المساعدة الأخرى (كالمدل المرغوب لنمو انتاجيه المشتغل ١٥٪ سنوياً ومعامل رأس المال ٣٨٨) والاستعانة بالمعادلات الرياضية (النماذج الرياضية) للتعرف على صورة هذه المتغيرات في السنة العاشره للخطه مثلاً ، وفيما يلي تصوير لهذه البيانات في السنة العاشره .

الدخل القومي	٢٥٦٤ مليون جنيه	الواردات	٣٨٥ مليون جنيه
الدخل العام	٤٤١ " "	فائض الميزان الحسابي	٥٠ " "
الدخل الخاص	٢١٣٣ " "	الصادرات	٤٣٥ " "
الاستهلاك الخاص	١٨٦٣ " "	السكان	٢٥٥ مليون نسمة
الادخار الخاص	٢٦٠ " "	القوة العاملة	٢٢١٠ " "
الادخار العام	٤٥ " "	اجمالي الاستثمارات	٢١٤٣ " "
		المحليه اللازمة	

الأسلوب الثاني : في الدول النامية

تتميز الدول النامية بتوفر فائض من الأيدي العاملة العاطلة كلية أو جزئيه وبالنقص في الأيدي العاملة الفنية وبالنقص في رؤوس الأموال وكلها أمور تشكل بعض المقبات الرئيسية في سبيل نمو اقتصادها ولهذا السبب فإن المحور الأساسي الذي تقوم عليه التنمية في هذه الدول هو الاستثمار وزيادة الاستثمار لا كما هو الحال في الدول المتقدمة حيث كانت زيادة إنتاجه العامل هي الأساس.

وبناءً على ذلك فإن النموذج الاقتصادي الذي تقوم عليه عملية التنمية وتقوم عليه حسابات الخطة يتمثل في :

■ معدل نمو الدخل القومي

$$\frac{\text{الزيادة السنوية في الدخل}}{\text{المستوى الحالي للدخل}}$$

■

$$\frac{\text{الزيادة السنوية في الدخل}}{\text{الاستثمار المحلي}} \times \frac{\text{الاستثمار المحلي}}{\text{مستوى الدخل}}$$

■

$$\frac{\text{معدل الاستثمار}}{\text{معامل رأس المال}}$$

أو ما يعرف بنموذج هارود - دومار - Harrod - Domar Model

ومن هذا النموذج يتبين وجود علاقة أساسية بين المتغيرات الثلاثة أي بين معدل نمو الدخل ، ومعدل الاستثمار ، ومعامل رأس المال . كما يتبين أن زيادة معدل نمو الدخل

(١) (أ) يتباين معدل النمو السنوي للدخل من دولة لأخرى بين ٢ ، ١١ % غير أن المتوسط يبلغ نحو ٦ % سنوياً

(ب) يتباين معدل الاستثمار من دولة لأخرى بين ٨ % ، ٢٢ % من الدخل السنوي غير أن المتوسط يصل إلى ١٤ %

(ج) يتباين المعامل الحدي لرأس المال من دولة لأخرى غير أنه يصل في المتوسط إلى ٢٢ (في الفترة من ١٩٤٨ / ١٩٥٤)

تتوقف على زيادة معدل الاستثمار أو على انقاص معامل رأس المال أو على الاثنين معا .

هذا ويمكن زيادة معدل الاستثمار بزيادة معدل الادخار عن طريق خفض الاستهلاك الممكن تحقيقه في بداية الخطه أملا في زيادة هذا المعدل في المستقبل أو بالاقتراض من العالم الخارجى وان كان الاعتماد على الوسيله الاولى هو الأفضل . كما ويمكن انقاص معامل رأس المال بتوزيع الاستثمارات على القطاعات التى تحقق هذا النقص على أن يراعى فى نفس الوقت عدم الاختلال بالتوازن المطلوب .

وعلى هذا الاساس فانه لى يحدد المخطط هدف نمو الدخل القومى فى هذه الحاله لا بد وأن يدخل فى الحسابان الحدود الممكنه للمعاملات السابقه .

فاذا تعرفنا المخطط على معدل الادخار ومعامل رأس المال أمكن له التعرف على معدل النمو فى الدخل القومى وبالتالى تحديد أهداف الدخل .

فاذا تبين المخطط من ذباساته عن نمو معدل الادخار أن هذا المعدل منخفض فأن الاعتماد عليه لن يحقق هدفه عن معدل نمو الدخل القومى وجب عليه فى هذه الحاله تحديد المعدل المرغوب فى الوصول اليه والتفكير فى الاقتراض من العالم الخارجى عملا على رفع معدل الاستثمار على أن يراعى فى ذلك وضع حد أقصى للمديونية الخارجيه لا تتجاوز الدوله حتى لا يكون اقتصادها القومى مهددا .

فاذا تمت الموازنه بين هذه المعدلات الثلاث أصبحت لدى المخطط صوره عن الدخل القومى وتوزيعه بين الاستهلاك والاستثمار والادخار وعن المديونية الخارجيه .

وبمعرفة عدد المشتغلين فى الوقت الحاضر وباستخدام تقدير مناسب لمعدل رأس المال اللازم لتشغيل عامل اضافى يمكن استنتاج العمالة المترتبه على هذه الاستثمارات ومقارنه هذا العدد بالهدف الذى حدده المسئولون للعمالة يمكن التعرف على مدى توافق هذا العدد مع الهدف المرسوم فاذا لم يكن متوافقا تتم اعاده النظر حتى يتم التوفيق بين الأهداف الأوليه والأهداف المشتقه بالنسبه لاجماليات الاقتصاد القومى بما فى ذلك اهداف التصدير والاستيراد .

وقد استخدمت هذه الطريقة في الهند عند وضع الاطار العام للخطه الطويلة الأجل
(١٩٥١ - ١٩٧٦) كما استخدمت أيضا في الجمهورية العربية المتحدة في تحديد
الأهداف الأولية للخطه.

وضع الاطار التفصيلي المبدئي للخطه

يتم في هذه المرحلة تجزئه المتغيرات الاجماليه للاقتصاد القومي السابق للحصول عليها عند اعداد الاطار الاجمالي للخطه وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية الرئيسية المختلفة ومما ياتي آخر فانه في هذه المرحلة يتم توزيع الاستثمار على القطاعات المختلفه للاقتصاد القومي بما يتفق مع تحقيق الاهداف الرئيسية •

فاذا افترضنا ان الاهداف الرئيسية للخطه تتضمن الاسراع بمعدل نمو الاقتصاد القومي ، وتعديل الهيكل الاقتصادي (١) ورفع الانتاجية المتوسطة للعامل في القطاع الزراعي تحقيقا للعدالة في توزيع الدخل فضلا عن بعض الاهداف الاخرى كأهداف العمالة والميزان الحسابي الخ •
وافترضنا ان صورته الاقتصاد القومي في سنة الاساس كانت على الوجه الآتي :-

(١) عن طريق زيادة الدخل في القطاعات غير الزراعية على سبيل المثال •

الموارد والاستخدامات بالمليون جنيه

الاستخدامات	الموارد
الاستهلاك الخاص ٤٢٥	الناتج في قطاع :-
العالم ٥٠	الزراعة ١٢٥
الاستهلاك الكلي ٤٢٥	الصناعة ١٥٠
الاستثمار الخاص ٢٥	الخدمات ٢٢٥
الاستثمار العام ٥	
الاستثمار المحلي ٣٠	الناتج القومي ٥٠٠
الصادرات ٤٥	الواردات ٥٠
جملة الاستخدامات ٥٥٠	جملة الموارد ٥٥٠

فانه يتضح من هذه الصورة ان :

(١) الدخل القومي يبلغ ٥٠٠ مليون جنيه منها

١٢٥ مليوناً من قطاع الزراعة
١٥٠ مليوناً من قطاع الصناعة
٢٢٥ مليوناً من قطاع الخدمات

(٢) انه باضافه قيمه الواردات الى الدخل القومي تصبح جملة الموارد ٥٥٠ مليون جنيه

(٣) ان الاستخدامات التي تستخدم فيها هذه الموارد هي :-

- (أ) ٤٧٥ مليوناً لأغراض الاستهلاك منها ٤٢٥ للاستهلاك الخاص ،
 ٥٠ مليوناً للاستهلاك العام (الانفاق العام الجارى)
 (ب) ٣٠ مليوناً لأغراض الاستثمار المحلى منها ٢٥ مليوناً للاستثمار الخاص ،
 ٥ مليوناً للاستثمار العام
 (ج) ٤٥ مليوناً للمصادرات أى يعجز فى الميزان الحسابى = ٥ مليون جنييه

وإذا افترضنا بجانب هذه المعلومات ما يأتى :-

- (١) ان معدل نمو السكان فى العشر سنوات القادمة ١.٥ % سنوياً
 (٢) ان معدل الاستثمار ٦ %
 (٣) ان معامل رأس المال ٤ %
 (نتيجة لضرب ١.٥ % x ٦ % واعتبار ان دخل الفرد ثابت)
 (٤) ان عدد السكان فى سنة الأساس ١٠ مليون نسمة

(٥) ان القوى العاملة تبلغ $\frac{1}{3}$ ٣ مليوناً موزعة على الوجه التالى :

- (أ) ٥٠ % من هذا العدد يعملون فى قطاع الزراعة أى $\frac{2}{3}$ ١ مليون عامل وهو ما يعنى ان الانتاجية المتوسطة للعامل ٢٥ جنيهاً .
 (ب) ٢٠ % فى الصناعة أى $\frac{2}{3}$ مليون وهو ما يعنى ان الانتاجية المتوسطة للعامل ٢٢٥ جنيهاً .
 (ج) ٣٠ % فى قطاع الخدمات أى مليون عامل وهو ما يعنى ان الانتاجية المتوسطة (١) ٢٢٥ جنيهاً .

(١) تشير هذه الأرقام الى ان الانتاجية فى قطاعي الصناعة والخدمات متساوية بينما هى اقل كثيراً فى قطاع الزراعة ولا غرابة فى هذا اذ ينفق هذا الاتجاه مع الاحصاءات المتوافره عن كثير من الدول .

وانذا افترض ايضا انه قد تقرر من النموذج الاجمالي بالنسبة للسنوات المشهورة القادمة ما يأتي :-

- ١ - ان يكون معدل نمو الدخل القومي سنويا ٥% - وذلك حتى تتاح زيادته دخل الفرد بمعدل ٢,٥% تقريبا في السنة .
- ٢ - ان يسمح بتزايد الميزان المدفوعات بما لا يتجاوز نصف مليون جنيه سنويا بحيث يصل الى الضعف في السنة المباشرة .
- ٣ - ان ينخفض معامل رأس المال الى ٣ بدلا من ٤ وهو ما يعنى ارتفاع معدل الاستثمار الى ١,٥% $(3 \times 0.5 = 1.5)$
- ٤ - ان ترتفع انتاجية الفرق في قطاع الزراعة بحيث لا تقل عن نصف الانتاجية في كل من القطاعين الآخرين (من ارتفاع هذه الانتاجية)
- ٥ - ان يحد توزيع القوى العاملة بحيث يحد الزراعة ٤٠% بدلا من ٥٠% (١) بحيث يصبح عدد العمال في الزراعة ١,٥٦ مليون فقط (٢) وانذا افترضنا ان معامل رأس المال في كل من القطاعات الثلاث وهي الزراعة والصناعة والخدمات ٢,٢, ٣, ٣,٩٤ على التوالي .

وباستعراض الاجماليات الواردة في النموذج الاجمالي الاول بالنسبة للدخل الاول بالنسبة للدخل القومي والاستثمار وهما

٥٠٠	مليون جنيه للدخل
٧٥	مليون جنيه للاستثمار (اصل الاستثمار ٣٠ مليون جنيه وافترضنا امكان زيادته الى مستوى ١,٥% بما يضمن تحقيق معدل النمو الجديد ابتداء من السنة الاولى وبذلك يصبح ٧٥ مليون جنيه)

- (١) وهو ما يتشى مع ما هو معلوم من ان النمو يترتب عليه تعديل هيكل العمالة في هذا الاتجاه
- (٢) بازدياد السكان بالمعدل السابق وهو ١,٥% يصبح عددهم بعد ١٠ سنين ١١,٦ بدلا من ١٠ مليون وتصبح القوى العاملة ٣,٩٤ مليون بدلا من ٣,١٦ ويصبح العاملون في الزراعة ١,٥٦ مليون (3.94×0.4)

وبحساب توزيع الدخل والاستثمار على السنوات العشر للخطه يتبين ان :

السنة	الدخل	الاستثمار	السنة	الدخل	الاستثمار
صفر	٥٠٠	٧٥	٥	٦٣٩	٩٦
١	٥٢٥	٧٩	٦	٦٧١	١٠١
٢	٥٥٢	٨٣	٧	٧٠٤	١٠٦
٣	٥٧٩	٨٧	٨	٧٣٩	١١١
٤	٦٠٨	٩١	٩	٧٧٦	١١٦
جمله الاستثمار	٤١٥	جمله الاستثمار	٥٣٠		

وتعني البيانات الواردة في الجدول السابق :-

- ١ - ان الدخل في السنة العاشرة سيكون ٨١٥ مليون جنيهه اى بزيادة مقدار ٣١٥ مليوناً عن سنة الصفر .
 - ٢ - ان الاستثمار في السنوات العشر المبينه بالجدول ٩٤٥ مليوناً من الجنيهات وهو ما يحقق الزيادة المطلوبه حسب معامل راس المال السابق تحديده وهو ٣٠٣ .
 - ٣ - ان الاستثمار في اى سنة يعادل ٣ امثال الزيادة التى تتحقق في الدخل في السنة التالیه وذلك لكى يسمح بفترة تكتمل فيها المشروعات وتفضل دخلها ولو ان بعض المشروعات تمتد لأكثر من سنة .
- ولتوزيع الدخل المتحقق في السنة العاشره وكذلك الاستثمارات على القطاعات الثلاث اى قطاعات الزراعة والصناعه والخدمات يمكن اجراء الحساب على الوجه الاتى :

بالنسبة لقطاع الزراعة :-

سبق ان افترضنا ان انتاجيه العامل في قطاع الزراعة تعادل نصف الانتاجيه فى القطاعين الاخيرين • وهو ما يعنى ان تشغيل ٤٠ ٪ من الايدى العاملة فى هذا القطاع يعطى ما كان يمكن الحصول عليه من تشغيل ٢٠ ٪ فقط فى اى من القطاعين الاخرين اللذين تتساوى فيها الانتاجية •

فاذا افترضنا ان الانتاجية = ج فان معنى ما سبق هو ان ١٥٦ من العمال يعملون بنصف الانتاجيه وان الباقي من العمال وقدره ٢٣٤ يعملون بانتاجيه كامله ومعنى هذا ان

$$١٥٦ \times \frac{1}{2} \text{ ج} + ٢٣٤ \times \text{ج} = ٨١٥$$

$$\text{اى ان } ٨١٥ = ٣١٢ \text{ ج}$$

$$\text{اى ان } ٢٦١,٢ = \text{ج}$$

وعلى ذلك يكون ناتج قطاع الزراعة فى السنه العاشره

$$١٥٦ \times \frac{1}{2} \times ٢٦١,٢ + ٢٣٤ \times ٢٦١,٢ = ٢٠٣,٧٥ \text{ مليون جنيه}$$

اى بزياده قدرها ٧٨,٧٥ مليون جنيه عن سنه الاساس

— ويكون المطلوب من الاستثمارات ٧٨,٧٥ $\times$ ٢,٢ = ١٧٣,٢٥ مليون جنيه

اما بالنسبه لقطاعي الصناعه والخدمات فان التوزيع يكون على الوجه الآتى :-

$$٣١٥ - ٧٨,٧٥ = ٢٣٦,٢٥ \text{ بالنسبه للدخل}$$

وانه لى يتحقق هذا الدخل لا بد من استثمارات قدرها

$$٩٤٥ - ١٧٣,٢٥ = ٧٧١,٧٥ \text{ مليون}$$

ومعنى هذا اننا لو افترضنا ان الزيادة فى الدخل كانت :-

س فى الصناعه

ص فى الخدمات

فان $س + ص = ٢٣٦٢٥$ مليونا

اى ان $٣س + ٣٩ص = ٢٧١٢٥$ مليونا

ويحل هاتين المعادلتين يتبين ان :-

الزيادة فى الدخل الصناعى ١٦٦٢٥

وان الاستثمارات المطلوبه لتوليد هذا الدخل ٤٩٨٢٥

وان الزيادة فى دخل الخدمات ٧٠ مليونا

وان الاستثمارات المطلوبه قدرها ٢٧٣ مليونا

وباستخدام التقدير السابق للانتاجيه يمكن تلخيص النتائج فى الجدول التالى :-

القطاع	الدخل في السنة العاشرة	زيادة الدخل في السنة العاشرة	الاستثمارات خلال السنوات العشر	الماله بالمليون	%	انتاجيه العامل بالجنيه
الزراعة	٢٠٣,٧٥	٧٨,٧٥	١٧٣,٢٥	١,٥٦	٤٠	١٣٠,٦
الصناعة	٣١٦,٢٥	١٦٦,٢٥	٤٩٨,٧٥	١,٢١	٣١	٢٦١,٢
الخدمات	٢٩٥,٠٠	٧٠,٠٠	٢٧٣,٢٠	١,١٣	٢٩	٢٦١,٢
المجموع	٨١٥,٠٠	٣١٥,٠٠	٩٤٥,٠٠	٣,٩٠	١٠٠	

مثل هذه الصورة الواردة في الجدول وغيرها مما يمكن تكوينه بالقواعد السابقة تساعد المخطط على اختيار نسب توزيع قطاعي مع تعديل النموذج الاجمالي بما يتفق والامكانيات العملية للقطاعات الرئيسية كما انها تساعد على تكوين الاطار التفصيلي للخطه بشكل اكثر وضوحا .

اعداد الاطار التفصيلي للخطه

يتطلب التنفيذ العملي للخطه وضع تفصيلات دقيقه للاجماليات التي حددها الاطار الاجمالي للخطه ، وهي تفصيلات تصل الى مستوى القطاع او حتى الى مستوى السلم او مجموعه السلع ، كما تتناول جميع المعاملات الماليه المرتبطه بالخطه ، وتوزيع القوى العامله واستخداماتها .

ويتوقف الاسلوب الذي يتبع في اعداد هذا الاطار كما يتوقف شكل هذا الاطار على :-

- (١) طبيعته النظام الاقتصادي للدولة .
- (٢) الأسلوب العلمي المتبع في التخطيط والتسهيلات الحسابية المتاحة .
- (٣) مدى توفر البيانات والاحصاءات ، ومدى تحكم المخطط فيها وقدرته على متابعتها .
- (٤) الفترة المتاحة أمام المخطط لإنجاز الخطه في شكلها النهائي .

فإذا كان نظام الدولة يبيح للمخطط أن يتحكم في القرارات التي تصدرها المؤسسات الانتاجية المختلفة فإن التفاصيل التي يضمنها إطار الخطه في هذه الحالة تصل الى مستوى المؤسسه او المشروع .

بما يؤدي الى اعطاء صوره تفصيليه للموارد المتوقعه واستخداماتها
وغير ذلك من البيانات بقدر ما تتجه الاحصاءات .

وبصفه عامه يمكن القول بأنه في هذه المرحله يتم اعداد ميزانيه للدولة ككل (١) او بمعنى آخر ميزانيه قوميه تبين مصادر واستخدامات للمناصر المختلفه للاقتصاد القومي ويمكن تقسيم هذا النوع من الميزانيات التي يأخذها الاطار التفصيلي للخطه الى
(أ) الميزانيه القوميه الداخليه
(ب) مجموعه الموازين الاقتصاديه

-
- (١) تتشابه الفكره فيها مع فكره ميزانيه الحكومه التي ترسم للمؤسسات الحكوميه برنامجا مفصلا للعمل .

(أ) الميزانية القومية الدخليه

National Budget

تعتبر الميزانية القومية الدخليه ، او الميزانية القومية بمثابة الاسلوب الذى تتبعه كثير من الدول الغربيه فى وضع خططها وفى رسم سياساتها الاقتصاديه بوجه عام .

ويقوم اسلوب الميزانية القومية الدخليه على استغلال العلاقات التى يمكن استخلاصها من الحسابات القومية فى فترة ماضيه فى تكوين صورته افتراضيه عن المستقبل تمثل صورته الحسابات التى يمكن ان تتحقق لو توفرت بعض الفروض والاشراف التى تتفق وتنسجم مع الاطار الاجمالى الاولى للخطه .

ولهذا السبب فان الميزانية القومية فى صورتها النهائيه تعتبر اسقاطا Projection للحسابات القومية على المستقبل ، وهى بذلك لا تنبأ Forecast بها ، هو متوقع حدوثه فى المستقبل فيما لو سارت الامور على حالها بل تنبأ بشروط بتحقيق فروض معينه لا يسد من اتخاذ اجراءات لتحقيقها (١) .

وتقسم الميزانية القومية الى :

(أ) قطاعات متجانسه هي :-

- (١) قطاع الاعمال (العام والخاص)
- (٢) القطاع العائلى (الذى يضم الافراد باعتبارهم مستهلكين)

(١) على ان التنبأ (غير الشروط) يستخدم فى المرحله الاولى لوضع الميزانية لرسم صورته مما ينتظر حدوثه للتعرف على مدى تباعد هذه الصورة عن الاهداف المرجوه .

(٣) قطاع الاداره العامه (القومى والمحلى)

(٤) قطاع العالم الخارجى (يضم معاملات الدوله الخارجيه)

(٥) القطاع الفرضى الخاص بتكوين رأس المال والذى يشتمل على المعاملات الرأسماليه

للقطاعات السابقه تميزا لها عن المعاملات الجاريه المتعلقه بالنشاط الانتاجى الجارى •

(ب) كما قد يقسم كل قطاع الى عدد من الفروع : - كأن يقسم قطاع الاعمال الصناعيه

صناعات او مجموعات من الصناعات ، ويقسم القطاع المائلى الى فئات دخل ٠٠٠٠ • وهكذا

هذا وتختلف العلاقات التى تفسر سلوك القطاعات المختلفه باختلاف طبيعه القطاع وطبيعه

التصرف :-

(١) فبعض التصرفات يمكن تفسيرها بسهولة وبدرجه كافيه من الدقه كالاستهلاك الفسردى

وتوزيعه على السلع المختلفه •

(٢) كما وان البعض من التصرفات لا يسهل تفسيره خاصه تلك التى تتعلق بالتصرفات الحكوميه

وتصرفات العالم الخارجى فى طلبه على المبادرات ، بل قد يمتد هذا الى التصرفات

الاستثماريه للمشروعات الفرديه •

فبينما يتعلق بالتصرفات الحكوميه فانه يمكن القول بانها يجب ان تتحدد وفق

لاهداف الخطه ولمذا تعتبر (كلها او بعضها) من قبيل المجاهيل التى يسعى الى استخلاص

القيم التى يجب ان تأخذها لى يمكن تحقيق هذه الاهداف •

اما بالنسبة للمتغيرات الخارجيه عن الاراده (مثل التقلبات الجويه والصادات

ومستويات الاسعار العالميه) فعاده ما تحتاج الى دراسه جانبيه لتحديد افضل التقديرات

عن القيم المتوقعه لها •

اما القرارات كالقرارات الاستثمارية (وهى متغيرات يمكن نظريا وضع تفسيرات لها - غير انها من الناحية العملية تكون غير دقيقة بالدرجة المطلوبة) فانه يصبح من اللازم اجرا • بحوث استطلاعية عنها لمعرفة الاتجاهات التى سوف تأخذها القرارات الفردية بشأنها وغالبها ما تأخذ هذه الابحاث شكل استقصاءات احصائية مباشرة •

ويتضح مما تقدم ان اسلوب الميزانية القومية يلتزم

١ - باطار محاسبى تفصيلى يتفق فى صورته مع الشكل الذى تأخذه الحسابات القومية عادة •

٢ - بمجموعه من المماردات او الملاحظات المستمرة من النظرية يتم تقديرها احصائيا من

البيانات الماضيه وتعديلها اذا لزم الأمر لى تكون متمشيه مع التطورات المستقبله ويمكن

اعتبارها بمثابة نموذج اقتصادى يعطى القيم المتوقعة لبعض المتغيرات الاقتصادية فى

ضوء الفروض الموضوعه للمتغيرات الاخرى •

٣ - بمجموعه من الدراسات الجانبيه والبحوث الاستطلاعيه عن المتغيرات الاخرى السـمـى

يصحب وضعها داخل النموذج •

٤ - بمجموعه من الاهداف تأخذ شكل قيم محدده لعدد من المتغيرات السابق ذكرها •

هذا ويتميز اسلوب الميزانية القومية الدخليه بـ تعدد الوحدات المسئوله عن اتخاذه

القرارات التى تتعلق بتنفيذ الخطه وعدم تركزها كلها فى يد المخطط. وهو ما يدفع ببعض الكتاب

الى اعتبار ان النتائج التى تتوصل لها المجتمعات الغربيه عن طريق الميزانية القومية الدخليه

بعيده من ان تكون خطه بالمعنى التام للخطه ولكن فى الواقع يمكن اعتبار هذه النتائج بمثابة

مجموعه من القواعد التى تلتزم بها الدوله فى تنفيذ وتشكيل سياستها الاقتصادية لى تتحقق

اهدافها (كتحقق التوظيف الكامل او تجنب التضخم) •

(ب) الموازين الاقتصادية القومية

الموازين الاقتصادية القومية هي الآداء التي تعتمد عليها الدول الشرقية في رسم
إطارات خططها الاقتصادية ، وهي تمثل ميزانية قومية وفقا للمفهوم الاشتراكي وبالتالي تقوم
على أساسيات قومية فرضية عن المستقبل ، وتختلف الموازين الاقتصادية في بنائها عن الميزانية
القومية الغربية فالميزانية القومية الغربية تعتمد في بنائها أساسا على تدفقات الدخل في
القطاعات المختلفة وما يترتب على هذه التدفقات من آثار على التصرفات المتعلقة بالإنفاق وغيره
من التصرفات المرتبطة أساسا بالدخل وتوزيعه بينما لا تعتمد الموازين السليمة على ذلك .
كما تختلف عنها من حيث الدور الذي تلعبه في التخطيط لا خلاف سلطه الدوله في تنفيذ
الخطه في الدول الاشتراكية عنها في الدول الغربية .

فالميزانية القومية في الدول الشرقية لا تعتمد على التنبؤات المستقبلية سوى في الاعتبارات
الخارجية عن سلطه الدوله وإرادتها أما فيما عدا ذلك فانها تعتبر في الواقع برنامجا للعمل
يتحتم تحقيقه ولذلك فانها بهذه الصفة تقترب في المفهوم من المفهوم الحقيقي للخطه عن
الميزانية القومية الغربية وبذلك تمثل الأرقام الواردة فيها أهدافا يتحتم على أجهزة الدوله
المختلفة تحقيقها هذا على عكس الأرقام الواردة في الميزانية القومية الغربية .

فغالبية أرقام الميزانية القومية الغربية تدبر عن أهداف مشتقة يقوم الجهاز الاقتصادي
بتحديدها تلقائيا في تجاوبه مع الأهداف المباشرة وتتنوع المسؤوليه في تحقيقها تبعا لطبيعة
الممارقات والقوانين الاقتصادية القائمة في الدوله .

ويرجع السبب في تصميم الدول الاشتراكية للميزانية القومية في شئ موازين اقتصادية
الى عدم اعتماد هذه الدول على جهاز السوق والأسعار كما هو الحال في الدول الرأسمالية

هذا فضلا عن ان التخطيط القومى فى هذه الدول يرتبط مباشرة بالتخطيط على مستوى
المؤسسه الأمر الذى يحتم صياغه القرارات الانتاجيه القوميه بطريقه تمكن من استخلاص القرارات
الانتاجيه الخاصه بكل مؤسسه من المؤسسات الانتاجيه •

هذا ولضمان حسن استغلال موارد الدوله يراعى ضروره تساوى المصادر المتاحه من كل
مورد من الموارد الاقتصاديه (اى عوامل الانتاج والمنتجات والاموال) مع الاستخدامات المستى
تخصص لها •

وتحقيقا لذلك :-

- (١) يبدأ أولا بتحديد قائمه بالسلع النهائيه الواجب تدبيرها بفرض الوصول الى توزيع
الموارد وفقا لها • وتعتبر الارقام الوارده فى هذه القائمه بمثابة الاهداف الاوليه
المباشره التى يسعى الى تحقيقها •
- (٢) يلى ذلك تقدير ما يحتاجه تحقيق هذه الاهداف الاوليه من سلع ومواد وعناصر انتاج
مختلفه ويستند التقدير فى هذه الحاله على معاملات فنيه ثابتة عاده •
- (٣) تتم مقارنة الاحتياجات المقدره بما هو متاح من كل سلعه للتصرف على نواحى التباين
القائم بينهما •
- (٤) فى ضوء الاختلافات التى تظهر يتم تعديل صوره الانتاج اما عن طريق تغيير قائمته
السلع النهائيه اى الاهداف الاوليه للانتاج ، او عن طريق تغيير طرق الانتاج ذاتها
وتغيير المعاملات الفنيه تبعاً لذلك •
- (٥) يكرر اجراء التصحيحات السابقه حتى يتم الاقتراب من التوازن المطلوب (١) •
- (٦) يتم التأكد من مقبوليه هذه الاهداف باستخدام طريقه الموازين الاقتصاديه •

(١) لا تضمن التصحيحات المختلفه تحقق التوازن المطلوب دفعه واحده ولذلك تستعمل
طريقه التجربه والخط او التقريب المثللى لتحقيق ذلك •

(٧) قد يتطلب الامر من المخطط اثناء اجراء عمليه التصحيح ضروره مراعاة اولويات معينه
فى تحقيق الاهداف كاولويه الاحتياجات العسكريه مثلا على الاحتياجات المدنيه من سلحه
معينه وعليه فى هذه الحاله مراعاة ذلك باتاحه هذه الاحتياجات اولا ثم تراعى بقيسها
الاحتياجات تباعا •

ما تقدم يتبين ان الخرس من الموازين الاقتصاديه هو التأكد من توافق ~~القرارات~~
التخطيطيه مع بعضها البعض وتوزيع المواد والمنتجات بين الاستخدامات البديله •
وتتم مناقشه هذه الموازين اولا على اساس مادي اى حجمى وليس على اساس قيمى
اما ادخال القيم فى الاعتبار عن طريق تحديد الاسعار بما يتفق والاهداف المطلوبه فيتم فى
مرحله لاحقه •

هذا وتتم المناقشه على اساس الحجمى اذا كان الامر متعلقا بسلحه واحده اما فى
حاله مناقشه الاجماليات القوميه فان الامر يستلزم ضروره تقييم المفردات بالنقود ولذلك تحسب
الموازين الاجماليه على اساس قيمى نقدى •

ما تقدم يقين ان هناك نوعان من الموازين الاقتصاديه :

النوع الاول : هو الموازين الماديه او الحجميه

المستخدمه فى مقارنات الامكانيات المتاحة من المنتجات وعناصر الانتاج

بالاحتياجات من كل منهما •

وتتم فيها قياس المفردات على اساس حجمى كالموازين الدوليه والموازين السلعيه

النوع الثانى : وهو الموازين القيميه او التجميعيه •

وتتم فيها مقارنه الموارد المتاحة بالاستخدامات على المستوى القومى باستمالة

وحدات قيميه هى النقود وتشمل :

(١) موازين الانتاج الكلى (٢) موازين الدخل القومى

(٣) موازين الايرادات والمدفوعات للهيئات الرئيسيه المسئوله عن اتخاذ القرارات •

وتنطوى هذه الموازين على عمليات تجميع بالنسبه للاقتصاد القومى ولذلك لا تتم فى صورته حجميه وانما تأخذ شكلا قيميا •

كيفية اعداد اطار الخطه الخمسيه الاولى فى

الجمهوريه العربيه المتحده

يحتوى كتاب اطار الخطه العامه للتنميه الاقتصاديه والاجتماعيه للسنوات الخمس (يوليو ١٩٦٠ - يونيو ١٩٦٥) على الموازين والتقديرات المختلفه لآثار المشروعات الستى اقترحتها الوزارات ولجان التخطيط المشتركه التى تم تشكيلها قبل الاعداد للخطه • وقدرت لها استثماراتها واحتياجاتها المختلفه من مستلزمات الانتاج والعماله وما يترتب عليها من دخول وانتاج مع بيان لتوزيع هذه الدخول ووجه التصرف فيها بشكل يتفق مع قواعد التوازن العام •

وقد سبق اعداد الاطار التفصيلى للخطه اعداد اطار اجمالى لها تم تقدير بياناته وفقا لما تم تقريره من هدف اولى للخطه حيث حدد هذا الهدف اولا على اساس مضاعفه الدخل فى الجمهوريه العربيه المتحده خلال عشرين سنه (١) ثم عدل بعد ذلك على اساس مضاعفه هذا الدخل فى عشر سنوات فقط بعد ان تبين للمسؤولين امكانيه تحقيق ذلك • اذا ما امكن تحبئه جميع الموارد والجهود وتنظيم اجهزه الانتاج ووسائله •

(١) طريقه الاهداف المحدده •

وبعد ان تم تحديد هذا الهدف واستخدام بعض المعاملات المتوسطة لرأس المال ومستلزمات الانتاج قدرت مستويات الانتاج في القطاعات المختلفه واحتياجاتها من الاستثمارات وقورنت هذه الاحتياجات بالمدخرات والموارد الخارجيه التي تتفق مع مستويات الدخل المترتبه على المشروعات وتوزيعها وتخصيصها للاستخدامات المختلفه ، وبذلك حدد لكل قطاع استثماراته واهدافه الانتاجيه ، ثم ترك للوزارات واللجان اختيار المشروعات التي تتفق مع مخصصات القطاع من الاستثمارات •

وقد ترتب على قيام الوزارات واللجان بدراسه المشروعات امكان الوصول الى تقديرات ادق لاهداف الانتاج والاستثمار •

هذا ونظرا لان المشروعات الجديده يظهر اثرها في شكل زيادات في الدخل والانتاج والاحتياجات عن مستوى سنه الاساس لهذا كان ولا بد من عمل تقديرات لمستويات الانتاج والدخل في سنه الاساس (١٩٦١/٥٩) وتقدير جميع هذه العناصر باسعار سنه الاساس تأكيدا للتوازن المينى •

وقد قامت الوزارات بعمل استثمارات المشروعات ومراجعه ارقام سنه الاساس وبذلك توفرت للجنة التخطيط القوي حينذاك المواد اللازمه لتكوين التقديرات والموازنات التي عرضت في كتاب الخطه وقد اظهرت هذه الموازنات بعض نواحي التضارب التي ترتبت على البرامج المقترحه مما ادى الى اعاده النظر فيها حتى تم الوصول الى الاطار في شكله النهائي •

ويحتوي كتاب اطار الخطه الخمسيه الاولى على ما يأتي :

- (١) بيانات مفصله عن الاستثمارات خلال سنوات الخطه الخمس •
 - (٢) مستويات الانتاج ومستلزمات في سنه الاساس وفي السنه الخامسه •
- استثماراته واهدافه الانتاجيه ، ثم ترك للوزارات واللجان اختيار المشروعات التي تتفق مع مخصصات القطاع من الاستثمارات •

وقد ترتب على قيام الوزارات واللجان بدراسه المشروعات امكان الوصول الى تقديرات

(٣) القيمة المضافة وتوزيعها

(٤) العمالة

(٥) موازين السلع وتفصيل بعض بنودها

(٦) تحليل الميزانية الحكومية على اساس تخطيطي

(٧) الميزانية القومية الدخليه

ومن هذا التقسيم يتبين ان الاطار المصرى للخطه يجمع بين نوعى الاطارات السابق مناقشتها ، فهو يشمل الميزانية القومية الدخليه بالمعنى المفهوم فى الدول الغربيه ، نفس الوقت يضم الموازين السلميه والعماليه والماليه التى تستخدمها الدول الشرقيه مع فارق اساسى بين الموازين المصريه والموازين المستخدمه فى الدول الشرقيه وهو ان الموازين المصريه موازين تجميعيه لمجموعات سلميه معروضه فى شكل قيسى لا كمى (١) .

هذا فضلا عن ان الخطه المصريه تمثل خطه استثمار وهو ما يعنى ان اهداف الاستثمار قد حددت اولا ثم بعد الانتهاء من تحديدها تم تحديد اهداف الانتاج للمشروعات الجديده . وقد اقتضى التأكد من توازن الخطه رسم صوره للانتاج الكلى المتوقع (٢) وكذلك لما هو متوقع بالنسبه للطلب الكلى دون تحديد اهداف انتاجيه لكل مشروع على حده مع ترك هذا التحديد للهيئات العامه المسئوله عن تنفيذ هذه المشروعات . ويرجع ذلك الى ان المشروعات الداخله فى الخطه محدده ومسندة تنفيذها الى هيئات عامه معينه اسند لها الاشراف على نشاط القطاعين العام والخاص فى مجالها وبذلك اصبحت هذه الهيئات مسئوله عن :

(١) اقتضى تكوين هذه الموازين تكوين بعض الموازين للسلع الفرديه ثم — بجمعها

(٢) سواء بالنسبه للمشروعات الجديده او القائمه فعلا .

- ١ - تحقيق اهداف الاستثمار المسنده اليها مباشرة ثم تحقيق اهداف الانتاج المترتبة على هذه المشروعات •
 - ٢ - التأكد من تحقيق اهداف الاستثمار والانتاج للمشروعات الجديده التى خصصت للقطاع الخاص او للمؤسسات القائمة فعلا •
 - ٣ - التأكد من بلوغ القطاع المناظر لها المستوى المقدر له للانتاج واتخاذ الاجراءات والتسهيلات اللازمة لبلوغه هذا المستوى •
- هذا ولا يعنى عدم توزيع الانتاج كأهداف محدد على كل مشروع فردى ترك الأمور دون ضابط او رقابه لما فى ذلك من فقدان الخطه لمعناها ولم هذا فان الهيئات العامه تعتبر مسئوله عن تتبع نشاط المؤسسات والمشروعات التابعه للقطاع الذى تشرف عليه •
- فاذا ما قورن هذا الوضع بطبيعته النظام فى الدول الشرقيه حيث يسمح بتحديد نصيب كل مؤسسه فرديه او مشروع فردى فى تحقيق الاهداف الامر الذى يستوجب بالتالى من الهيئات العامه المشرفه دراسه خطط هذه المؤسسات وتحديد ها ثم مراقبه التنفيذ بطريقه مباشره لتبين ان الخطه المصريه تتميز عن المخطط فى الدول الشرقيه بمرونه اكبر • هذا وبالنظر الى ابواب الخطه السالف الاشاره اليها يتبين ان كل من هذه الابواب وثيق الارتباط بباقي الابواب الاخرى ولهذا يجب النظر الى كل باب منها فى ضوء الابواب الاخرى فالابواب التجميعيه الخاصه بموازن السلع والميزانيه القوميہ تصور النظرة القوميہ الى الخطه • وبجانب هذه النظرة القوميہ يمكن النظر الى الخطه من الزاويه الخاصه بقطاع معين لتبين التطور الذى يطرأ على هذا القطاع سواء بالنسبه للاستثمار • او الانتاج او الدخل او العماله او الاستخدامات الخاصه بمنتجاته •

الاقسام التى يضمها اطار الخطه

الخمسئ الاولئ فسج ء ء ء ء

اشرنا فئما سبق الى بئان هءه الاقسام وسنشئر فئما ىلى بائجاز لمحتوى اهم هءه الاقسام :

(أ) الاستثمارات

ئتناول القسم الاول من اطار الخطه الاستثمارات المقرر تنفيذها خلال سنوات الخطه موزعه على اتجاهات الاستثمار المختلفه وهئ :-
الزراعئ - الرئ والصرف - السئند العالى - الصناعئ - الكهرياء - النقل والمواصلات والتخزين - قناه السويس - المبانئ السكنئئ - المرافق العامئ - الخدماء .
ومضاف الى هءه القطاعات التخئر فى المخزون كئقئر اجمالئ .

(ب) الانتاج ومستلزماتئ

بئبن القسم الثانئ من اطار الخطه مستويات الانتاج فى القطاعات المختلفئ فى كل من سنئ الاساس والمسنئ الخامسئ للخطئ . وقد تم تقيم الانتاج على اساس مستوى الاسعار فى سنئ الاساس حتى فمكن اظهار التففيرات الحقفئئ ائ الراجعئ الى تففيرات الكمئاء وفصلئها عن التففيرات الظاهرئ الراجعئ الى تففئر فى القوه الشرائئئ للنقود .

ومضم هءا القسم مستويات الانتاج فى :-

القطاعات السلمئئ : وهئ الزراعئ والصناعئ (الكهرياء) والتشئئد

وفي قطاعات الخدمات وهي : - النقل والمواصلات - الاسكان - المرافق العامة - التجاره
والمال - التعليم - الصحة - الخدمات الاجتماعيه والدينيه - الامن والمعداله والدفاع
- الخدمات الثقافيه والترويحيه - الخدمات التنظيميه الحكوميه - والخدمات الشخصيه *

(ج) - القيمة المضافه

يتمثل القيمة المضافه فيما يتولد من تشغيل المؤسسات الانتاجيه باستخدام مستلزمات
الانتاج في عمليه انتاج السلع والخدمات من اضافته الى القيم الاصليه لهذه المستلزمات في صورته
عوائد لعوامل الانتاج ويبين هذا القسم من الاطار توزيع القيمة المضافه على القطاعات المختلفه
السابق ذكرها في قسم الانتاج ، سواء في صورته اجور ومرتبات او عوائد حقوق التملك *

(د) - العماله ومعدلات الاجور

يبين القسم السابق من اطار الخطه توزيع المشتغلين على القطاعات المختلفه ، ويقصد
بالمشتغلين في هذا المجال جميع الافراد الذين يساهمون بمجهودهم في انتاج السلع
والخدمات مقابل اجر او بدونه وهم ينقسمون تبعاً لذلك الى قسمين : -
(١) اصحاب الاعمال : وهم ملاك رأس المال الذين يستغلون رؤوس اموالهم في عمل خاص
بانفسهم سواء استعانوا بخيرهم في هذا الشأن ام لا * وتضم هذه الفئة ايضاً
اقارب اصحاب الاعمال الذين يعاونونهم بدون مقابل *
(٢) المستخدمون : وهم الذين يعملون لدى الخير نظير اجر او مرتب سواء كان هذا الخير
فرداً او مؤسسه عامه او خاصه *

(هـ) الموازين السلعية

ويضمها القسم الثالث لآطار الخطه وتعتبر بمثابة الصوره المجسمه لنتائج الخطه ففى القطاعا توالاستخدامات المختلفه بحيث يمكن اعتبارها بمثابة جوهر الخطه نفسها • ان تبين السلع الرئيسيه للاقتصاد القومى وتوضح تطور الانتاج والاستيراد والتصدير والاستهلاك الوسيط والاستهلاك النهائى والاستثمار الذى يحدث بالنسبه لكل سلعه — ولهذه الموازين كما سبق الاشاره جانبين احدهما للمصادر والاخر للاستخدامات • والموازين التى تضمها الخطه معروضه فى شكل قطاعى ولو انها احتسبت اساسا على اساس سلع او مجموعات سلع ثم جمعت تحت القطاع المسئول عن انتاجها •

متابعة تنفيذ الخطط

تعتبر عملية متابعة تنفيذ خطة التنفيه Follow up على درجة كبيره من الأهميه لا تقل في شأنها عن عملية التخطيط في ذاتها اذ يتوقف على دقه المتابعه واحكامها مسدى نجاح الخطة في تحقيق المستهدف منها . ومن أجل ذلك سنعنى فيما يأتى بتوضيح موضوع المتابعه بشئ من التفصيل .

موقع المتابعه من التخطيط :

يمكن تحديد موقع عمليه المتابعه ومكانتها في التخطيط بد رجه من الدقه اذا ما عرفنا أولا ماهيه عمليه التخطيط في معناها المجرد فاذا ما عرفنا المعنى المجرد لعمليه التخطيط أمكن التعرف على موقع عمليه المتابعه منها بوضوح .

يقصد بالعمليه التخطيطيه في معناها المجرد مجموعه من الاجراءات يتفق المسئولون على اتخاذها من أجل احداث تغيير معين في الازعاق الاقتصاديه او الاجتماعيه السائد في مجتمع من المجتمعات خلال فتره أو فترات زمنييه محدوده .

وهذا التعريف يعبر في واقع الأمر عن حقيقه العمليه التخطيطيه وجوهرها ومنه يتضح أن العمليه التخطيطيه تمر بمراحل ثلاث هى :
اولا : مرحله أولى يتم فيها تقييم الوضع الاقتصادى أو الاجتماعى السائد في المجتمع من أجل التعرف على خصائصه ومكوناته .

ثانيا : مرحله ثانيه يتم فيها تحديد للتغيرات المرغوب احداثها في هذا المجتمع ومستوى هذه التغيرات في صوره أهداف مرسومه .

ثالثا : مرحله ثالثه يتم فيها تحديد الوسائل والأساليب التى يمكن باستخدامها الوصول الى تحقيق هذه الأهداف .

وتعنى هذه المراحل المختلفه أن العمليه التخطيطيه تبدأ أولا بتصوير دقيق للوضع الاقتصادى والاجتماعى السائد في المجتمع وقت التفكير في احداث التغيير المرغوب فيه at the initial position يلي هذا التعرف على مختلف الوسائل الفنيه أو التنظيميه

أو القانونيه التي يمكن باستخدامها أحداث هذا التغير في المستقبل مع تقييم هذه الوسائل
تقييما دقيقا وأخيرا تنفيذ ما يستقر عليه الرأي من هذه الوسائل والانتظار حتى يتم تحقيق
الهدف أو الأهداف المرسومة .

ويتضح من هذا التفسير أن العملية التخطيطية تستهدف دائما تحقيق هدف أو أهداف
اقتصاديه أو اجتماعيه معينه في فترة زمنيّه محدوده وأن تحقيق هذه الأهداف يتم دائما
في المستقبل .

ولما كان المستقبل كما نعلم يخضع لظروف وعوامل يصعب التنبأ بها مقدما بدرجه من
الدقه لانطوائها على عنصر اللاتيقين لهذا فإنه يكون من المتوقع احتمال انحراف النتائج
المتحققه من تنفيذ العملية التخطيطية عن الأهداف السابق تقريرها .

ولما كان استمرار انحراف نتائج تنفيذ الخطه عن الأهداف المرسومه امر غير مرغوب
فيه لما يترتب عليه من اضعاف لفاعليه عمليه التخطيط لهذا فإنه يكون من المرغوب فيسسه
تدارك استمرار حدوث هذا الانحراف ما أمكن بالقضاء على مسبباته أو تعديل الهدف بما
يتناسب مع الامكانيات المتاحة .

وللوصول الى تحقيق هذا الفرض لابد من متابعه نتائج تنفيذ الخطه بصفه مستمره
للتعرف على هذه الانحرافات والتنبأ في نفس الوقت بما يحتمل حدوثه منها في المستقبل في
ضوء المعلومات المتاحة والعمل على تلافي مسبباته ما أمكن الى ذلك سبيلا . ولهذا فإنه كلما
كانت الخبره بعملية المتابعه كبيره كلما كان تصحيح الانحرافات مؤديا الى تحقيق الفرض .
ماهية عملية المتابعة :

ان ما يتبادر الى ذهن الكثيرين عند اصطلاح المتابعه ان هذه العملية تنطوي على
مجرد تسجيل بيانات معينه عن مشروع معين في استمارات معينه غير ان المتابعه في واقع
الأمر وكما سبق أن أوضحنا لا تقتصر على هذا المفهوم فقط دون غيره بل تتجاوز هذا المفهوم
الى ضروره استخدام هذه البيانات في تقرير مدى وحجم ونوع التعديل المطلوب احداثه
في الخطه المرسومه تصحيحا لما انتاب التنفيذ من انحراف أو انحرافات كذلك . وفي ضوء
هذا المفهوم فإنه يمكن القول بأن المتابعه يتطلب اجراؤها عددا من الخطوات يمكن
تحديدھا فيما يأتي : —

١ - تجميع بيانات ومعلومات معينة عن المشروع المطلوب متابعته مع مراعاة الدقة التامة في

هذه البيانات والمعلومات ومن ثم تسجيلها في استماره معينة معدة لهذا الغرض .

٢ - دراسة هذه البيانات والمعلومات دراسة دقيقة ثم تقييم النتائج evaluation

المتحققه والتصرف على مدى انحراف هذه النتائج عن الأهداف المرسومة .

٣ - تقرير ما يجب اتخاذه من اجراءات لتصحيح هذه الانحرافات .

هذا ولضمان نجاح عملية المتابعة فان الأمر يستلزم من المتابع ضرورة مراعاة عدد من

الاعتبارات يمكن ايجازها فيما يأتى :

١ - الزمن (أو الفقرات) الملائم لاجراء عملية المتابعة على أن يراعى في ذلك المدى

المسموح فيه بادخال أى تعديل على الخطه .

٢ - مدى التعديل المسموح بادخاله على الخطه في نهايه كل فتره متابعه على الانتاج

والاستثمار والاستهلاك وغيرهما .

٣ - مدى حرية الوحدة الانتاجيه في اتخاذ قرارات ذاتيه باجراء التعديل المطلوب .

٤ - طبيعه القرارات المسموح للمستويات المختلفه من الأنشطة الاقتصادية باتخاذها

في ضوء المعلومات المتاحة عن عملية المتابعه ومدى ارتباط كل مستوى بالآخر .

هذا ويؤدى اجراء المتابعه بالصورة السابقه الى نوع من التحكم control ففى

النشاط الاقتصادى التى تستهدف الخطه تحقيقه . ونظرا لأن الخطه تقوم على أسس مادية

وأخرى مالىة فانه يكون من الواجب على المتابع أن يقوم بمتابعه كلا الناحيتين بصورة متكامله .

مستويات المتابعه :

يتم اجراء عملية المتابعه على مختلف مستويات البنيان الاقتصادى أو الاجتماعى للمجتمع

الخاضع لنظام التخطيط . وللتعرف على هذه المستويات لابد من أن نتعرف أولا على الكيفية

التي يتكون فى ظلها البنيان الاقتصادى أو الاجتماعى لأى مجتمع من المجتمعات .

يمكن النظر لأى مجتمع من المجتمعات من زاويتين مختلفتين طبقا لنوع النشاط الاقتصادى

الذى يزاوله أفراد المجتمع فأفراد أى مجتمع من المجتمعات يمارسون نوعين مختلفين من

النشاط فى وقت واحد أحدهما انتاجى والاخر استهلاكى وكل فرد من هؤلاء الأفراد وان كان

نشاطا استهلاكيا بصفه دائمه بحكم غريزه البقاء الا أنه قد لا يزال نشاطا انتاجيا معينا لسبب أو لآخر لهذا • وفي ضوء هذا الاعتبار فانه يمكن تقسيم نشاط المجتمع الى نشاط انتاجي وآخر استهلاكي •

ولما كان النشاط الانتاجي قد يتم في صورته سلع مادييه أو خدمات ولما كان اتمام أى من النشاطين الانتاجي أو الاستهلاكي لا بد وان يتم داخل وحده معينه لهذا فانه يمكن تقسيم المجتمع من الناحيه الانتاجيه الى وحدات بعضها لانتاج السلع المادييه وبعضها الاخر لانتاج الخدمات ومن الناحيه الاستهلاكيه الى وحدات استهلاكيه كذلك • فالمزرعه مثلا تعبر عن وحده انتاجيه للسلع المادييه والوحده الارشاديه تعبر عن وحده انتاجيه لسلع معنويه أو خدمات أو المنزل فيمكن اعتباره بمثابة الوحده الاستهلاكيه •

وتضم كل مجموعه من الوحدات الانتاجيه أو الاستهلاكيه التي تزاوِل عملا متعائلا نشاطا اقتصادي يطلق عليه اسما يرمز الى طبيعته ونوع هذا النشاط فمثلا الوحدات الانتاجيه التي تقوم بانتاج الأغذيه المعليه يمكن تصنيفها تحت نشاط الأغذيه المحفوظه ومستشفيات الرمد مثلا كوحداث خدمات يمكن تصنيفها تحت نشاط الخدمه الصحيه الرمديه • وهكذا •

هذا وتضم الأنشطة المتماثله قطاعات معينه • فالوحدات الانتاجيه الزراعيه بمختلف أنشطتها يضمها قطاع الزراعه والوحدات الانتاجيه الصناعيه المختلفه يضمها قطاع الصناعه والوحدات الصحيه وأنشطتها المختلفه والوحدات التعليميه بأنشطتها المختلفه • • • • الخ يضمها جميعا قطاع الخدمات وهكذا • هذا فضلا عن أنه يمكن تصنيف الوحدات والأنشطه والقطاعات المختلفه تبعا لكيانها القانوني وملكيته أو توزيعها الجغرافي • • • • وهكذا •

اما الوحدات الاستهلاكيه فيمكن تصنيفها كذلك تبعا لنوع السلع والخدمات المستهلكه بداخل كل وحده وتبعا لما اذا كانت هذه السلع والخدمات المستهلكه متجه محليا أو مستورده • كما يمكن تصنيفها أيضا تبعا لمستويات الدخل التي تحصل عليها هذه الوحدات أو تبعا للمهنه التي يعمل بها رب الأسره أو تبعا لحجمها أو مستوى ثقافته أفرادها أو تبعا لأى تصنيف آخر يتناسب وطبيعته العمليه التخطيطيه الجارى دراستها • هذه هى المكونات التي يقوم عليها البنيان الاقتصادى للمجتمع ومن البديهي أنه طالما كان المجتمع آخذ بمبدأ التخطيط فانه من الضروري ان يتم التخطيط في جميع هذه المستويات وطالما انتقلت الخطه الى حيز التنفيذ فانه يكون من الضروري ايضا ان تتم عملية المتابعه في جميع وحدات هذا البنيات ومستوياته المختلفه •

لهذا فإن الوحدة الانتاجية تتابع أعمالها والنشاط الاقتصادي وكذلك يتابع أعماله
كما وأن المؤسسة العامة أو النوعية التي تشرف على أنشطه معينه تتابع أعمال هذا النشاط
وتتدرج مستويات المتابعه حتى ترتفع شيئا فشيئا الى مستوى الوزارة التي تقوم بتخطيط
ومتابعه القطاع الذي تشرف عليه . وأخيرا ترتفع مستويات المتابعه مره أخرى الى مستوى
السلطات الأعلى من الوزارة التي تقوم بإجراء عمليه المتابعه على المستوى القومى .
هذا ولا يفوتنا أن وضوح البيانات والاحصاءات في تقارير المتابعه على مستوى الوحدة
الانتاجيه يؤدي بالتبعيه الى وضوح البيانات والاحصاءات والعلاقات على مستوى النشاط
الاقتصادى وهذا يؤدي بدوره الى نفس الشئ على المستوى القطاعى أو الاجتماعى وكذلك
القومى . هذا وان كانت البيانات والاحصاءات التفصيليه لا تظهر في المتابعه على المستوى
القومى ، ان في هذا المستوى يذوب الكثير من التفاصيل التي تضمها تقارير المتابعه على
المستويات الأقل . وبمعنى آخر فانه يمكن القول بأنه كلما اتمد مستوى المتابعه على
مستوى الوحدة الانتاجيه أو الاستهلاكيه كلما اختفت التفاصيل وأصبحت الاجماليات أكثر
وضوحا .

هذا وما هو جدير بالذكر أن المتابعه على مستوى الوحدة الانتاجيه أو الاستهلاكيه
تعتبر بمثابة حجر الأساس في توضيح مدى انحراف ما تحققه من تنفيذ الخطه عما كان مستهدفا
عند رسمها .

استمارات المتابعه :

تستدعى عمليه المتابعه تصميم استمارات معينه ، تمكن من تسجيل البيانات والتفصيلات
الموضوعيه والشخصيه على مستوى الوحدة الانتاجيه بطريقه معينه وموحد ، تسمح بتجميع تلك
الحقائق والعلاقات عن هذه الوحدات مهما اختلف النشاط الاقتصادى أو الاجتماعى
الذى تتبعه تلك الوحدات الانتاجيه .

وكما توجد استمارات للمتابعه على مستوى الوحدة الانتاجيه فانه توجد ايضا استمارات
للمتابعه على كل مستويات النشاط الاقتصادى والاجتماعى الذى تجرى من أجله عمليات
المتابعه غير أن هذا النوع من الاستمارات يختلف عن استمارات المتابعه على مستوى
الوحده الانتاجيه من حيث طبيعيه البيانات المطلوب تسجيلها ان تكون البيانات فسي
استمارات المتابعه على المستويات الاعلى أكثر تركيزا وهكذا تزداد درجه التركيز فسي
المعلومات كلما ارتقى مستوى المتابعه عن المستوى الذى يسبقه .

هذا ويجب الا يغيب عن الذهن ان عملية التخطيط والمتابعة عملية تنفرد بها المجتمعات الاشتراكية دون غيرها بل ان الوحدات الانتاجية والاستهلاكية في المجتمعات الرأسمالية عادة ما تقوم تلقائيا بالتخطيط والمتابعة على مستوى هذه الوحدات فكل وحده من هذه الوحدات قد تخطط أعمالها وانتاجها وتصرفاتها تبعا لخطه جزئية ترسمها لنفسها وكذلك الوحدات الاستهلاكية تقوم بنفس الشيء وفقا لخطه جزئية كذلك ومن ثم فان الأمر يقتضى من كل من هذه الوحدات متابعة نشاطها وتصرفاتها للتعرف على مدى انحراف نشاطها عما استهدفت تحقيقه .

" نظام المتابعة في الجمهورية العربية المتحدة "

يخضع نظام المتابعة في الجمهورية العربية المتحدة الى النظم التى حددتها عدد من القرارات الجمهورية الصادرة فى عام ١٩٦٠ بمناسبة البدء فى تنفيذ الخطه الخمسيه الأولى للتنمية الاقتصاديه والاجتماعيه (١٩٦٠-١٩٦٥) حيث حددت هذه القرارات أهداف عملية المتابعة ووظيفتها ومسئوليه كل وحده من وحدات البنيان الاقتصادى نحو متابعته النشاط التى تزاوله ، كما حددت ايضا نوع البيانات المطلوب تصميمها لتقارير المتابعه وفيما يلى موجز لما نصت عليه هذه القرارات بالنسبه للنقاط السالف الاشارة اليها .

اولا : نص القرار الجمهورى رقم ٢٣٢ على مسئوليه وزير التخطيط عن تقديم تقارير متابعه دوريه وسنويه للسيد رئيس الجمهوريه ، وكذلك لمجلس الأمه . كما أعطاء الحق فى طلب البيانات الضروريه اللازمه لهذه التقارير من مصادرها المختلفه .

ثانيا : حدد القرار الجمهورى رقم ١٣٢٧ نوع البيانات المطلوب من وزير التخطيط استيفائها فى تقريره للمتابعه بالبيانات الخاصه بالدخل القومى والانتاج القومى والاستثمارات والعماليه وانتاجيه العمل وحجم الصادرات وتركيبها وكذلك حجم المدخرات المحليه والاقتصاد الخارجى وغير ذلك من البيانات .

ثالثا : حدد القرار الجمهورى رقم ١٣٢٩ مسئوليه مختلف اللجان الوزاريه للتخطيط بمختلف الوزارات عن تقديم تقارير لمتابعه أنشطه القطاعات التى تشرف عليها هذه الوزارات كما نص على كيفيه تكوين هذه اللجان ووظيفتها وعلاقتها بوزارة التخطيط .

رابعاً : نص القرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ على كیفیه مناقشه تقارير المتابعه الوزاريه
بواسطة اللجنه العليا للتخطيط ، وكيفية التنسيق بين تقارير مختلف القطاعات .
وتتضمن هذه القرارات المستويات المختلفه الواجب اجراء المتابعه في نطاقها والسعي
تبدأ بمستوى المشروع أو (الخليه الاقتصاديه Economic cell) وتنتهى بمستوى
المناقشه التي يجريها مجلس الأمه عن الخطه . أما بين هاتين المرحلتين فيمكن تمييز عدد
آخر من المستويات .

(أ) المتابعه على مستوى المؤسسات العامه المشرفه على مختلف الوحدات الانتاجيه
كالمؤسسه الزراعيه التعاونيه العامه أو المؤسسه العامه للشروه المائيه أو المؤسسه العامه
للتنقل وغيرها من المؤسسات .

(ب) المتابعه على مستوى الوزارات : كوزاره الزراعه والصناعه والتعليم . الخ باعتبار
كل وزاره مشرفه على قطاع معين من القطاعات الاقتصاديه .

(ج) المتابعه على مستوى اللجنه الوزاريه العليا للتخطيط

(د) المتابعه على مستوى لجنه التخطيط القومي (كجهاز فني معاون لوزير التخطيط)

(هـ) المتابعه على مستوى السيد رئيس الجمهوريه .

أهداف المتابعه :
— — — — —

تتباين أهداف المتابعه بتباين المستوى الذي يقوم باجرائها . هـ كما يتباين نوع البيانات
ومدى الاستفاده بها كذلك . ويمكن تحديد الهدف من اجراء عمليات المتابعه في ايجاز
فيما يأتي :

١ — تهدف المتابعه على مستوى الأجهزة العامه (وزارات ومؤسسات عامه . . . الخ)
المشرفه الى تنسيق مختلف الأنشطة الاقتصاديه التي تزاولها الوحدات المختلفه
التي تقع في نطاق اشرافها .

٢ — أما المتابعه على مستوى اللجنه الوزاريه العليا للتخطيط فتهدف الى نفس الغرض
التنسيق السالف الاشاره اليه غير أن التنسيق على هذا المستوى يكون أكثر شمولاً
من سابقه . حيث يشمل في هذه الحاله مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصاديه المكونه
للبنيان الاقتصادى . هذا وتستعين اللجنه في عملها بالتقارير المختلفه التي تمدها :

وزارة التخطيط لهذا الغرض كما تدخل في اعتبارها في الدراسات التي تقوم بها ايجاد نوع من التوازن بين مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية كالتوازن بين الانتاج السلمى والخدمات والدخل والانفاق والاقتراض والاقتراض وغير ذلك من أنواع التوازن الضرورى . فاذا انتهت اللجنة من دراستها اتخذت من القرارات ما يكفل تصحيح أى انحراف يخرج الخطه عن التوازن المنشود .

هذا وما يجدر ذكره أن وزارة التخطيط تقوم بعملية المتابعة بصورة مزدوجه ، فمن طريق مندوبيها باللجان الوزارية المختلفه للتخطيط تساهم في تنسيق الأنشطة القطاعيه التي تشرف عليها هذه الوزارات وهو تنسيق كما يبدو جزئيا في حقيقته وليس شاملا للاقتصاد القومى كله . أما التنسيق الشامل فانها تصل الى تحقيقه عن طريق مساهمتها في أعمال اللجنة الوزارية العليا للتخطيط .

البيانات المطلوبه للمتابعه

يختلف نوع البيانات المطلوبه لاجراء عمله المتابعه باختلاف المستوى التى تجرى عليه المتابعه :

- ١ - فالتقرير الوزارى للمتابعه يتضمن ذلك النوع من البيانات الذى يقوم وزير التخطيط بتحديد ها للوزارات المختلفه .
- ٢ - أما تقارير المتابعه التى يتطلبها عمل اللجان الوزاريه للتخطيط فى مختلف الوزارات فان نوع البيانات الواجب تضمينها لها يخضع فى تحديده لطلب لجنة التخطيط فى كل وزاره برئاسة الوزير المختص .
- ٣ - أما تقرير المتابعه الوزارى للتخطيط فماده مايتضمن شقين : الشق الأول يتضمن دراسه تحليليه للقطاع الذى تشرف عليه الوزاره وتقييما لنشاط هذا القطاع . أما الشق الثانى فيتضمن استيفاء لعدد من البيانات والمعلومات اللازمه لاجراء دراسات معينه تقوم بها الأجهزة الفنيه لوزاره التخطيط سواء كانت هذه البيانات وصفيه أو كميته .

وتهدف دراسه هذه البيانات الى التعرف على مدى تقدم كل قطاع نحو تحقيق ما هو مستهدف من تنميتها .

دور المتابعه في تحسين أسلوب التخطيط

يتوقف دور المتابعه في تحسين أسلوب التخطيط على مدى شمول البيانات والمعلومات والعلاقات التي تتضمنها تقارير المتابعه .

فتقارير المتابعه على مستوى الوحدة الانتاجيه تمكن المخطط من استخلاص معدلات ومعاملات فنيه مختلفه يمكن بمقارنتها التعرف على مدى كفاءه الوحدات الانتاجيه وأى هذه الوحدات أكثر كفاءه من الأخرى . وفي ضوء مثل هذه النتائج يمكن تقويم أسباب ضعف الوحدات الانتاجيه ذات الكفاءه المنخفضه وزياده انتاجيه الوحدات ذات الكفاءه المنخفضه وزياده انتاجيه الوحدات ذات الكفاءه المرتفعه وبالتالي دفع الخطه نحو تحقيق الأهداف المنشوده .

ظروف الاعداد للخطه الخمسيه الأولى وتقييم نتائجها

بدأ الاعداد لخطه التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه في أوائل عام ١٩٥٢ واستمر خلالها وخلال عام ١٩٥٨ على أساس أن يبدأ تنفيذ هذه الخطه ابتداء من عام ١٩٦٠/٥٩ وأن تكون سنه ١٩٦٠/٥٩ بمثابة سنه الأساس وأن يبدأ التنفيذ والتطبيق في يوليو عام ١٩٦٠ .

فاذا رجعنا الى طبيعه المرحله التي تم فيها اعداد الخطه خلال سنتي ١٩٥٢ ، ١٩٥٨ لموجدنا أن هذين العامين كانا يمثلان الفتره التاليه للاعتداء الثلاثي المسلح على البلاد الذي وقع في اكتوبر ١٩٥٦ . حقيقه لقد خرجت البلاد في هذه الفتره منتصره فسي الممره الحربيه الا أنها في نفس الوقت وجدت نفسها مواجهه بالحرب الاقتصاديه . فالبلاد التقليديه التي كنا نتعامل معها حتى هذا الوقت فرضت علينا حصارا اقتصاديا وجمدت جميع أرصدتنا في الخارج - وهي أداءه الشراء والتعامل - وكان هدفها من ذلك تعجيزنا عن استيراد أى شيء من مستلزماتنا من الدول الأخرى ، كان هدف هذه الدول هو استخدام سلاح الحرب الاقتصاديه حين فشلت الأساليب العسكريه أملا في أن ينجح هذا السلاح في تحقيق ما عجزت الحرب عن تحقيقه . فلما تبين ذلك تمت المواجهه الثوريه لممره الضغط الاقتصادى وقد تمثل ذلك فيما يأتى :

- (١) اتباع اساليب التقشف رغبه من الشعب في افساد حمله الضغط الاقتصادى
- (٢) انتاج مزيد من السلع الخفيفه والاستهلاكيه في داخله البلاد بدلا من استيرادها من أسواقها التقليديه ومن أجل ذلك ركزت خطه التنميه الأولى على تحقيق هذا الهدف رغم أن انتاج السلع الخفيفه والاستهلاكيه لا يحقق ما هو مستهدف في خطط التنميه من ضروره قيام توازن بين انتاج الصناعات الأساسيه ومستلزمات الانتاج وبين انتاج السلع الخفيفه الا أن الرغبه في عدم حرمان الشعب - والذي تحمل كثيرا من التضحيات بسبب العدوان - من اشباع حاجاته .

ولم تكن هذه الظروف هي المؤثرات الوحيديه في مرحله اعداد الخطه وتنفيذها بسبل ان هناك ظروف أشد منها واجهت البلاد اثناء تنفيذ الخطه ولعل أهم هذه الظروف ما يأتى :

(اولا : لم تحقق الخطه في سنتها الأولى ما كان مستهدفا لهذه السنه من معدلات غير أن ماخفف من آثار هذه النتيجة أن مثل هذه الظروف قد واجهت معظم البلاد التي أخذت ببدأ التخطيط الشامل لأول مره .

ثانيا : شهدت السنه الثانيه لتنفيذ الخطه تحديات قاسيه ، وتطورات اجتماعيه وحتميه لها آثارها الواضحه في تفسير نبيا ن المجتمع وقد تمثلت هذه التحديات فيما يأتي :

(١) اصابه محصول القطن لعام ١٩٦١ بالآفات بصوره غير عاديه مما ترتب عليه نقص دخل البلاد منه بمقدار الثلث أو ما يعادل ٧٠ مليون جنيه ونقص صادراتنا الى الخارج بمقدار ٤٥ مليون جنيه ونقص حصيله البلاد من العملات الصعبه بمثل هذه القيمه ومن ثم زياده المعجز في ميزان المدفوعات . وكان من المنطقي أن تتأثر خطه التنميه بمقدار هذا المعجز غير أن الثوره الرشيده أثبت ذلك خشيه تراكم المعجز القائم وصمت على أن تسير خطه التنميه وفقا لمقداراتها بل وعملت على تمويض الزراع المنتجين عما أصابهم من خسائر .

(ب) أدى تنفيذ نظام الاداره المحليه عام ١٩٦١ الى ضروره التوسع في برامج الخدمات بشكل كبير بسبب ما كان يعانيه الريف من قصور في الخدمات الأساسيه مما ترتب عليه زياده معدلات الاستهلاك عما كان مستهدفا في الخطه بل وكثيرا ما نفذت بعض مشروعات في قطاع الخدمات خارج اطار الخطه كمشروع الوحدات الصحيه مثلا احساسا من المسؤولين بأهميتها وضرورتها .

(ج) أدى صدور القوانين الاشتراكيه عام ١٩٦١ فيما أدى الى ارتفاع مستوى اجور العمال وزياده حجم العمال وقد ترتب على ذلك زياده معدلات الاستهلاك عما كان مستهدفا في الخطه بدرجه كبيره .

(د) أدت ضروره التوسع في خدمات التعليم والصحه الى زياده الاستثمارات المخصصه لها - ومن المعروف أن خدمات التعليم والصحه خدمات مستهلكه وليست منتجه (بطريق مباشر وفي المدى القصير على الأقل)

الأمر الذى ترتب عليه تحميل الخطه أعباء استثمارات كبيره لا تدر عائدا مباشرا وبالتالى لاتضمن نتائجها لخطه الانتاج عند التقييم - ولكنه ورغم ذلك فـأن المسئولين ادراكا منهم لأهميتها لم يتوانوا عن تحمل العبء ايمانا منهم بأن للصحه والتعليم اثرها الواضح فى رفع الكفاءه الانتاجيه للمعصر البشرى وان لارتفاع الكفاءه اثرها فى زياده الانتاج فى المستقبل دون أدنى شك .

مما تقدم يتبين أنه رغم ما أحاط بخطه التنمية فى سنتها الثانيه من مصاعب فإن الحكومه :-

- ١ - لم تتوقف عن الاندفاع فى التنمية حين حلت بالبلاد كارثه محصول القطن ايمانا منها بأن التنمية معناها بالتقدير الحساى عمل ، وأجـور وحياة لآلاف المواطنين . بل وتم تمويض زراع القطن عن خسائرهم .
 - ٢ - لم تقبل الحكومه تأجيل تطبيق نظام الاداره المحليه تمشيا مع طبيعـه التغير الحادث فى المجتمع وما يقضى به ذلك من ضروره القضاء على المركزيه الموروثة من المصور الخاليه الأمر الذى ترتب عليه عدم التمكن من التوقف فى مشروعات الخدمات لما يترتب على ذلك من زياده فى حرمان الشعب من الخدمات الاساسيه التى يتطلبها والتى طال حرمانه منها فضلا عن ما يترتب عليه أيضا من نقص فى كفاءه القوى البشرى .
 - ٣ - لم تهمل اصدار القوانين الاشتراكيه رغم ما صدورها فى هذا الوقت من تأثير على الخطه فى مجالات كثيره مثل الادخار والاستهلاك ايمانا منها بأن حتميه التطور الثورى تستوجب اصدارها لتحقيق التحول العظيم نحو الاشتراكيه ولرفع الظلم الاجتماعى الذى طالما عانى منه المجتمع فيما مضى .
 - ٤ - لم تتردد فى تقرير مجانيه التعليم رغم ما يحمل الدوله من أعباء لها تأثيرها على الخطه ايمانا من الحكومه بأن التعليم لا يجب أن يظل سلعة تباع وتشترى وفقا لقدرات الناس .
- تلك هى الأعباء التى تحملتها الدوله رغم العقبات والتحديات التى واجهتها ورغم النتائج والظواهر التى كان يمكن أن تترتب عليها .

ثالثا : كانت السنة الثالثة والرابعة في الخطه بمثابه مرحله الخطر في حياتها لما ترتب على أحداث السنتين الاولى والثانية السالف الاشاره اليها من آثار سيئه على منجزات الخطه كان يتحتم مواجهتها والاثأخرت الخطه عن تحقيق أهدافها بل وكان من المحتمل أن تعجز عن تحقيقها وقد تمثلت هذه الآثار فيما يأتى :

- ١ () تخلف العمل في مشروع السد العالي بما يعادل سنه كامله عما كان مقدرا لذلك من قبل .
- ٢ () تخلف مشروع تهجير أهالى النوبه الى منطقه كوم أبو يما يعادل سنه كامله عما كان مقدرا لذلك من قبل .
- ٣ () تخلف تنفيذ مشروعات تحويل الري الحوض الى نظام الري المستديم عما كان مقدرا لها من قبل .
- ٤ () تخلف تنفيذ مشروعات استصلاح الأراضى عما كان مقدرا لها وكان من الممكن أن يترتب على تخلف الخطه في تنفيذ هذه المشروعات لفته أطول من الفتره التى تخلفتها عديد من الآثار منها :-
 - ١ - أن خطه التنميه لن تتحقق في موعدها وبالتالي لن يتيسر مضاعفه الدخل في عشرات سنوات كما كان مستهدفا ، هذا فضلا عن أن تأخير تنفيذ هذه المشروعات الكبرى لأى فتره يترتب عليه خساره في الدخل القومى تقدر بملايين الجنيهات .
 - ٢ - أن تنفيذ بعض هذه المشروعات دون البعض الآخر تخفيفا للأعباء لن يحقق أية فائده مرجوه نظرا لطبيعته هذه المشروعات ، من حيث كونها مشروعات متكامله فمثلا كان لا يمكن الاهتمام بإقامه السد العالي مع اهمال مشروع التهجير أو العكس كما وأنه ليست هناك فائده ترجى من اقامه السد العالي دون اعداد الأراضى المستصلحه التى ستفيد من مياهه وهكذا .
 - ٣ - أن التأخير في تنفيذ هذه المشروعات له آثاره النفسيه الواضحه السياسيه الضاره في نفس الوقت لما يترتب على ذلك من فقدان الثقة بتنفيذ الخطه وفقدان الثقة بامكانه قيام الشعب بانجاز

المشروعات الانتاجيه الكبرى وكلها عوامل لا يمكن اغفال أهميتها .

لكل هذا وتفويها للفرصة على اعداء الوطن للمطمئن في قد راتنا صمم المسئولون على بذل كل الممكنات في سبيل انجاز هذه المشروعات تفاديا لما يترتب على ذلك من اثار وقد تسم لهم ما أرادوا .

مما تقدم تتبين أهم الصعوبات والتحديات التي واجهت المسئولون عن الخطه سواء في مرحله الاعداد أو في مرحله التنفيذ وكلها كما هو واضح صعوبات وتحديات ليست بالأمر الهينه ومع ذلك فان الخطه الخمسيه الأولى قد حققت العديد من المنجزات وفيما يلي تقييم لمنجزات الخطه الخمسيه الأولى .

تقييم الخطه الخمسيه الأولى
(٦١/٩٦٠ - ٩٦٥/٩٦٤)

اولا : الانتاج

١ (الانجاز في الانتاج :

- كان الانتاج المحقق في جميع قطاعات الاقتصاد القومى في سنة الأساس ١٩٦٠/٥٩ يبلغ ٢٥٤٧٩ مليوناً من الجنيهات .
- نتيجة لتنفيذ مشروعات الخطه الخمسيه الأولى في كل قطاعات الاقتصاد القومى استهدفت الخطه أن يصل الانتاج الى ما قيمته ٣٦٨٤ر٨ مليوناً من الجنيهات في السنه الخامسه (مقوماً بأسعار سنه الأساس) أى بزياده مقدارها ١١٣٦ر٩ مليوناً من الجنيهات .
- تبين من المتابعه أن ما يحقق من انتاج في نهايه السنه الخامسه لم يتجاوز ٣٤٧٤ر١ مليوناً من الجنيهات بزياده مقدارها ٩٢٦ر٢ مليوناً فقط عن سنة الأساس وهو ما يقل عما كان مستهدفاً بمقدار ٢١٠ر٧ مليوناً .
- يعنى ماتقدم أن نسبه ما حققته الخطه الخمسيه الأولى من أهداف الانتاج لم تتعدى ٨١% مما كان مستهدفاً من الخطه .

هذا ولم تكن نسب ما انجزته القطاعات الاقتصادية المختلفة من أهداف الخطه
متساويه بل فان بعض القطاعات قد سبقت قطاعات أخرى في هذا المضمار حيث .

— سبقت قطاعات الخدمات للقطاعات السلميه

حيث حققت الاولى ٩٠١% من الأهداف بينما حققت الثانيه ٧٧% فقط وكانت

أكبر نسبه في القصور في تحقيق الأهداف القطاعات السلميه هي في قطاع الصناعه .

— وكانت أكبر نسب الانجاز في أهداف الزياده في انتاج القطاعات السلميه في قطاع

الكهرباء يليها في ذلك قطاع الزراعة ثم قطاع الصناعه بينما كانت أقل النسب في

قطاع التشييد .

— أما في قطاع الخدمات فقد تجاوز قطاع النقل والمواصلات نسبه الانجاز المستهدفه في

هذا القطاع اذ بلغت نسبه الزياده المحققه الى الزياده المستهدفه ١١٤٩% أما

قطاع المرافق فقد حقق زياده قدرها ٨٢١% مما كان مستهدفا يليه في ذلك قطاع

المباني السكنيه ثم قطاع الخدمات الاخرى شامله التعليم والبحوث العلميه ، والصحه

والخدمات الاجتماعيه والدينيه ، والخدمات الثقافيه والترفيحيه والسياحيه ، وخدمات

الامن والمداله والدفاع ، والخدمات الشخصيه والخدمات الحكوميه الأخرى) .

هذا وقد اشترك قطاع التجاره والمال مع قطاع التشييد في تحقيق أقل نسب الانجاز

في الاقتصاد القوي اذ لم تصل نسبه الانجاز فيه الا الى ٦٠% وهي نفس النسبـه

المحققه في قطاع التشييد .

ب (النمو في الانتاج :

كان من نتيجة الزياده في الانتاج في السنه الخامسه للخطه بما مقداره ٩٢٦٢ مليوناً

من الجنيهات أن ارتفع الرقم القياسى للانتاج من ١٠٠% في سنه الأساس الى ١٣٦٤%

في السنه الخامسه أى بزياده مرتفعه اذا ما قورنت بنسب الزياده في الانتاج المحققـه

في الدول الناميه .

ج (التغير في هيكل الانتاج :

لما يترتب على تنفيذ الخطه الخمسيه الأولى تغير هام في هيكل الانتاج بصفـه

عامه — ان كل ما حدث من تغير تمثل في نقص أهميه القطاعات السلميه من ٢٠٢%

في سنة الأساس الى ٦٨,٢% في نهاية الخطه ، هذا في حين أن الأهميه النسبيه فسي
قطاعات الخدمات قد زادت من ٢٩,٨% في سنة الأساس الى ٣١,٨% في السنه
الخامسه .

ومن أهم التغيرات التي حدثت نتيجة للخطه تناقص الأهميه النسبيه للزراعه ، ان نقصت
مساهمه هذا القطاع من ٢٢,٨% في سنة الأساس الى ١٩,٦ في نهاية الخطه .
أما بالنسبه لقطاع الصناعه فقد حدث فيه ثبات نسبي وزادت الأهميه النسبيه لقطاع
النقل والمواصلات من ٥,٣% في سنة الأساس الى ٦% في السنه الخامسه في حين
ان الأهميه النسبيه لقطاع التجاره والمال قد انخفضت من ٦,٥% في سنة الأساس
الى ٦% في السنه الخامسه . وقد حدث تغير نسبي كبير في قطاع الخدمات الاخرى
وذلك من ١٤,٦% في سنة الأساس الى ١٧% ، السنه الخامسه .

د (التغير الكمي في الانتاج :

ترتب على تنفيذ الخطه الخمسيه الأولى تطور في الانتاج من ناحيتي الكم والصفات
النوعيه وكان هذا التطور ملحوظا .
فقد زاد الانتاج الزراعي زياده ملحوظه وترجع أسباب الزيادة غله الفدان أكثر
مما ترجع الى التوسع في المساحه المستزرعه حيث أنه بالرغم من استصلاح ٥٣٦٣٥١
فدان خلال الخطه الا أن ماتم استزراعه لم يتجاوز ١٤٦٤٠٠ فداناً فقط ولهذا فانه
من المنتظر زياده الانتاج الزراعي زياده كبيره في الخطه الخمسيه الثانيه باستزراع
المساحات المستصلحه ، والتمكن من ريها على مياه السد العالي .

أما بالنسبه للانتاج الصناعى فانه قد سجل تقدماً كبيراً حيث حدثت زياده كبيره فسي
المنتجات الصناعيه في مختلف الانشطه ، وازدادت الطاقه المولده من الكهرباء من ٢٢٤٥
مليوناً كيلو وات ساعه في سنة الأساس الى ٥٥٦٠ مليون كيلو وات ساعه في نهاية الخطه
ومن المرتقب أن تقفز هذه الطاقه سريماً خلافاً للخطه الخمسيه الثانيه نتيجة لاستكمال
انشاء المحطات الكبرى واقامه السد العالي بحيث تصل الى نحو ١٤٠٠٠ مليون كيلو وات
ساعه في نهاية للخطه الخمسيه الثانيه .

وحدث تقدم كبير جدا في قطاع التشييد في الخطه الخمسيه الاولى فعلى سبيل المثال
بلغت مساحه الاراضى المستصلحه ٥٣٦٣٥١ فداناً - كما تم بناء ٢٢٢٠٣٣ وحدة
سكنيه .

لذلك حدث تقدم كبير وملحوظ في الخدمات بجميع أنواعها فحدث تقدم في النقل
والمواصلات كما زادت الخدمات التعليميه والصحيه زياده ضخمة جدا .

ثانيا : اجمالي الدخل المحلى

(اجمالي للقيمة المضافة)

(١) الانجاز فى اجمالي الدخل المحلى : بلغ اجمالي الدخل المحلى المحقق فى جميع قطاعات الاقتصاد القومى فى سنة الاساس ٢ ر ١٢٨٥ مليوناً من الجنيهات وقد استهدفت الخطه زيادته الى ١ ر ١٨٤٠ مليوناً فى نهايه الخطه - بزياده قدرها ٩ ر ٥٥٤ مليوناً من الجنيهات .

- بدراسه نتائج الخطه فى السنة الخامسة تبين أن الدخل ارتفع فقط الى ٢ ر ١٧٦٢ مليوناً من الجنيهات بزياده قدرها ٤٧٧ مليوناً فقط بحجز عن المستهدف مقداره ٩ ر ٧٧٠ مليوناً مما ترتب عليه أن الخطه لم تحقق سوى ٨٦ ٪ فقط من أهدافها الداخليه . ومن الجدير بالذكر أن القطاعات الاقتصاديه المختلفه لم تتساوى فى نسبة الانجاز فقد سبقت بعض القطاعات قطاعات أخرى فسبقت قطاعات الخدمات القطاعات السليميه حيث بلغت نسبة الزياده المحققه ٨ ر ٩٣ ٪ من المستهدف فى الاول ٦ ر ٨٠ ٪ فى الثانى .

وكانت أكبر نسب الانجاز المتولد فى القطاعات السليميه فى قطاع الزراعه حيث وصلت نسبة الانجاز فى هذا القطاع ٨٣ ٪ ، أما قطاع الصناعه فان النسبه فيه لم تتجاوز ٤ ر ٧٨ ٪ وفى قطاع الكهرباء ٨ ر ٧٧ ٪ فى حين أنهم بلغت فى قطاع التشييد ٤ ر ٨٢ ٪ . وفى قطاع الخدمات تجاوز قطاع النقل والمواصلات نسبة الانجاز المستهدف كما حدث بالنسبه للانتاج إذ وصلت النسبه ٣ ر ١١٢ ٪ وقد وصلت النسبه فى قطاع الاسكان ٣ ر ٧٦ ٪ وفى قطاع المرافق الحامه ٣ ر ٨١ ٪ وفى الخدمات الاخرى ٣ ر ٩٩ ٪ . وكانت اقل نسب الانجاز فى قطاع الخدمات هو قطاع

التجارة والمال حيث لم تتجاوز النسبة ٥٦ و ٧٥ % وعلى نسبة بعيدة عن النسبة العامة المحققة في جميع قطاعات الاقتصاد القومي وبالأخص ٨٦ %

ب) النمو في إجمالي الدخل المحلي :

ترتب على زيادة إجمالي الدخل المحلي بما مقداره ٤٧٧ مليون جنيه في نهاية السلسلة الخطية أن ارتفع هذا الدخل عن سنة الأساس بما مقداره ١ و ٣٧ % الأمر الذي يعتبر عن معدل النمو السنوي في الدخل قد بلغ ٥ و ٦ % وعلى نسبة وان لم تصل إلى النسبة الطموحة التي كانت تستهدفه من الخطية إلا أنها تعتبر نسبة مرتفعة إلى حد كبير بالمقارنة بمشكلاتها المتحققة في الدول انغمية الأخرى فقد أثبتت المتابعة لعمليات التنمية في الدول المختلفة أن معظم هذه الدول حققت معدلات نمو تتراوح بين ٣ % و ٤ % على الأكثر ولم تكن نسب الزيادة واحدة بين القطاعات فقد سبقت قطاعات الخدمات القطاعات السليمة فبلغت الزيادة في إجمالي الدخل المحلي المتولد من القطاعات السليمة ٨ و ٢٥٨ مليون جنيه بزيادة مقدارها ٣٦ % في حين بلغت الزيادة في قطاعات الخدمات ٢ و ٢١٨ مليوناً من الجنيهاً بزيادة مقدارها ٥ و ٣٨ % .

وقد تولدت معظم الزيادة في القطاعات السليمة من قطاع الصناعة حيث ساهم هذا القطاع بزيادة مقدارها ٧ و ١٢٨ مليوناً من الجنيهاً بنسبة زيادة قدرها ٢ و ٥٠ % من سنة الأساس ومتوسط معدل نمو سنوي قدره ٥ و ٨ % ويعتبر هذا المعدل في النمو من أعلى معدلات النمو في الدخل المتولد من قطاعات الصناعة في دول العالم . وعلى حين أن قطاع الصناعة قد حقق هذا النمو المرتفع فان قطاع الزراعة لم يساهم إلا بزيادة قدرها ٢٢ مليوناً من الجنيهاً بنسبة زيادة قدرها ٨ و ١٢ % وهذه النسبة تعادل متوسط معدل نمو سنوي قدره ٦ و ٣ % أما قطاع الكهرباء فقد حقق نمواً عالياً جداً حيث ساهم

بزيادة قدرها ١٢ ر ٦ مليونا وهى زيادة تعادل ٦ ر ١٢٨ % عن سنة الأساس
وتمثل معدل نمو سنوى قدره ٥ ر ٨ % . كذلك الحال بالنسبة لقطاع التشييد فقد
أضاف ٥ ر ٤ مليونا بزيادة مقدارها ٦ ر ٩٦ % ومتوسط معدل نمو سنوى قدره
٦ ر ٩٦ % نتيجة للاستثمارات الكثيفة فى الخطه فى الانشاءات والمباني فى قطاعات الاقتصاد
القومى .

وفى قطاع الخدمات تولدت معظم الزيادة من قطاع الخدمات الاخرى حيث ساهم هذا
القطاع بما مقداره ٤ ر ١٢٢ مليون جنيه بنسبه زياده قدره ١ ر ٤٦ % ومعدل نمو
سنوى ٨ % . وقد حقق قطاع النقل والمواصلات أعلى معدلات النمو بين قطاعات الخدمات
حيث أصناف هذا القطاع ٧ ر ٦٤ مليون جنيه بزيادة قدرها ٦ ر ٦٩ % ومعدل
نمو سنوى ٢ ر ١١ % . ولم يضيف قطاع التجاره وانما سوى زياده مقدارها ٧ ر ٢٢ مليون
جنيه بزيادة قدرها ٦ ر ١٢ % ومتوسط معدل نمو سنوى قدره ٤ ر ٣ %

(ج) دخل الفرد :

ترتب على تنفيذ الخطه وزيادة الدخل بمعدل أعلى من معدل النمو فى السكان
أن ارتفع نصيب الفرد من ٢ ر ٥٠ جنيهها الى ٨ ر ٥٩ جنيهها بزيادة قدرها ١ ر ١٩ %
(باسعار سنة الأساس) وتعتبر هذه الزيادة فى نصيب الفرد غير صغيره اذ لولا معدل
النمو الكبير فى السكان لزادت هذه النسبه عن ذلك كثيرا الامر الذى يحتم ضروره الحد
من الزيادة السكانيه حتى يمكن الارتفاع بدخل الافراد عن هذه النسبه كثيرا .

ثالثا : اسكان والعمالة والانتاجية

(أ) السكان :

تعتبر مشكلة الزيادة في اسكان من المشكلات الرئيسية التي عانى منها الاقتصاد القومي خلال الخطة الخمسية الاولى وكانت السبب الرئيسى فى عدم تمتع المواطنين بشمار الزيادة فى الانتاج والدخل وعدم ارتفاع مستوى معيشتهم الى المستوى المرجسوب فيه . لذا فضلا عن ان هذه الزيادة كان لها الاثر الواضح فى زيادة الاستهلاك انمائى بمعدلات عالية .

توقعت الخطة الخمسية زيادة معدل السكان فى نهايتها فى حدود ٢٤ و ٢٠ % واكسب الزيادة التى حدثت بلغت ٨ و ٢ % او ما يعادل نسبة زيادة قدرها ١٥ % عن سنة الأساس . وتوقع هذه الزيادة الكبيرة فى السكان الى اثبات النسبى فى معدل المواليد المرتفع والى الانخفاض التدريجى فى معدل الوفيات نتيجة امانه الكبيرة با صحة اعامه فى البلاد . وما لاشك فيه ان استمرار هذه الزيادة فى اسكان يشكل مشكلة رئيسية تواجه عمالها النمو والتقدم فى البلاد ولذا كان من اللازم اتخاذ كل الوسائل الكفيلة باحد مسكن الزيادة الكبيرة والسريعة فى اسكان المستتبين .

(ب) الزيادة فى العمالة :

ان ما حققته تنفيذ الخطة الخمسية الاولى فى مجال العمالة فان ما كان مستهدفا ان حقت الخطة ٤٠٠ ر ٣٢٢ و ١ فرصة عمل بزيادة قدرها ٣٠٠ ألف فرصة عما كان مستهدفا فى الخطة .

وتعزى الزيادة فى فرص العمل خلال الخطة الخمسية الاولى الى عامين :

(١) نمو قطاعات الاقتصاد القومى

(٢) القوانين الاشتراكية المتعلقة بالعمالة والتي تمثل انضمامها فى خفض ساعات العمل وتشغيل الخريجين من مراحل التمديم العمالي والمتوسطه .
وقد ترتب على زياده العماله فى الخطه الخمسيه الاولى بالقدر السابق ان ارتفع عدد المشتغلين فى الاقتصاد القومى من ٠٠٠ ر ٠٠٦ ر ٦ مشتغل فى بدايه الخطه الى ٤٠٠ ر ٣٣٣ ر ٧ مشتغل فى نهايتها بنسبه زياده قدرها ١ ر ٢٢ % .

وكان من نتيجة هذا التطور الكبير فى العمالة ان ارتفعت نسبه العمالة الى قسوه العمل المدينه (نسبه التوظيف) من ٥ ر ٨٩ % فى بدايه الخطه الى ٦ ر ٩٢ % فى نهايتها وبذا تكون الخطه الخمسيه الاولى قد ساهمت فى تحقيق زياده نسب التوظيف بنحو ٥ ر ٣ % تاركه فقط نسبه فى حدود ٤ ر ٧ % بين بطالة مقنعه و بطالة متقطعه غير مجزيه ومتعطلين ومن المنتظر القضاء عيها فى اوائل الخطه الخمسيه الثالثه وبذلك يمكن الوصول الى العمالة الكامله فى الاقتصاد المصرى .

وبالاضافه الى ما حققته الخطة من زياده فى العمالة فان الخطه قد حققت زياده فى متوسط اجر المشتغل فى الاقتصاد القومى فى مجموعه وفى جميع قطاعات الاقتصاد القومى ما عدا قطاع التشييد . فقد زاد متوسط الاجر فى الاقتصاد القومى من ٥ ر ٨٥ جنيهها فى سنه الاساس الى ٣ ر ١١٢ جنيهها فى اسنه الخامسه للخطه . ويرجع هذا الارتفاع اساسا لنتيجه للقرارات الاشتراكيه التى هدفت الى تحسين توزيع الدخل لصالح الطبقات العامله اكثر من رجوعها الى زياده انتاجية المشتغل .

وكان من نتيجة سبق متوسط اجر المشتغل عن انتاجيه المشتغل اثر فى خلق فجوه عملت على المساعده فى تزايد الاستهلاك بمعدلات عاليه ، وتصور المدخرات عن تمويل الاستثمارات المطلوبه للتنميه ، وزياده الحجز فى ميزان المدفوعات مما ادى الى تولد حاله من التضخم فى البلاد . وكل هذه امور يجب الحد من استمرارها ، ومن اعم السبل لذلك الاهتمام بارتفاع مستوى الانتاجيه .

خامسا : العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجى

كان من نتيجة تزايد الاستهلاك النهائى وقصور الادخار المحلى على النحو السالف
الاشارة اليه أن تولد عجز كبير ومتزايد فى العمليات الجارية لميزان المدفوعات ~~هفقت~~
كان العجز فى ميزان العمليات الجارية ٥ ر ١٥ مليوناً فى السنه الاولى للخطه فارتفع
الى ٩ ر ٢٥ مليوناً فى نهايتها .
ويرجع السبب فى العجز المتزايد فى ميزان العمليات الجارية الى العجز المستمر
وا متزايد فى الميزان التجارى ويرجع السبب فى عجز الميزان التجارى الى زياده الواردات
السلميه بمعدلات مرتفعه فى حين أن الصادرات لم ترد الا قليلا .
ذلك هو موجز لتطور عمليه التخطيط الشامل فى ج . ع . م . ولما أدته الخطه
الخمسيه الاولى ولما صادفها من صعاب وعقبات أريد به توضيح ملامح الموضوع بقدر ما يسمح
به الوقت والله ولى التوفيق .

رابعاً : الاستهلاك النهائي

لعمل من أهم وأخطر الظواهر التي كشفت عنها عمليات متابعتها بالنسبة للخط الخمسية الأولى توايد الاستهلاك النهائي بأحجام ومعدلات كبيرة إذا ارتفع الاستهلاك النهائي بالأسعار الجارية وبسعر السوق من ٧ ر ١١٩٩ مليوناً من الجنيهات في سنة الأساس إلى ٢ ر ١٧٦٢ مليوناً في السنة الأخيرة للخط بزيادة قدرها ٥ ر ٥٦٢ مليوناً من الجنيهات ونسبه زيادة قدرها ٤٦٫٩ ٪ عن سنة الأساس إلى بمعدل زيادة سنوي قدره ٨ ٪ في المتوسط هذا في حين أن إجمالي الناتج المحلي قد ارتفع من ٦ ر ١٣٧٥ مليوناً في سنة الأساس إلى ٦ ر ٢٠٥٠ في نهاية الخط أي بزيادة قدرها ٦٧٥ مليوناً أي بنسبه زيادة قدرها ٤٩٫١ ٪ عن سنة الأساس ومعدل سنوي قدره ٤ ر ٨ ٪ . ومعنى هذا أن تزايد الاستهلاك السنوي قد استحوذ على الجانب الأكبر من الزيادة في إجمالي الناتج المحلي .

وبهذا المعدل السنوي في الزيادة في الاستهلاك قد سبق معدل الزيادة السنوي في السكان بكثير جداً ففي حين أن المعدل السنوي الزيادة السكان ٨ ر ٢ فإن معدل الزيادة السنوي في الاستهلاك قد ارتفع إلى ٨ ٪ وهو ما يقرب من ثلاث مرات من معدل زيادة السكان . وقد توجب على زيادة الاستهلاك بهذه الصورة قصور المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات المتقدمة في الخط الأمر الذي أدى إلى الاعتماد على العالم الخارجي في تمويل الاستثمارات بنسبه غير صغيره وزيادة المعجز في ميزان المدفوعات .

لهذا كان من الضروري العمل على الحد من التزايد الكبير في معدلات الاستهلاك النهائي وخاصة الحد من الاستهلاك الجماعي عن طريق ضغط التناقضات الجارية لميزانيه العامة للخدمات .

المراجع الهامه للمذكوره

- ١ - محمد محمود الامام (دكتور) ، التخطيط من اجل التنمية الاقتصاديه والاجتماعيه
١٩٦٣
معهد الدراسات العربيه العاليه
- ٢ - ابراهيم سعد الدين عبدالله (دكتور) ماهية التخطيط مذكرات معهد التخطيط القومى
المذكوره رقم
- ٣ - عز الدين همام احمد (دكتور) ، التخطيط الاقتصادى لاقليمى ، مذكرات معهد التخطيط
القومى ، المذكوره رقم ٦٨٢
- ٤ - عز الدين همام احمد (دكتور) تطور العمليه التخطيطيه ونتائج الخطه الخمسيه الاولى
مذكرات معهد التخطيط القومى
المذكوره رقم
- ٥ - محمد مبارك حجير (دكتور) محاضرات فى التخطيط القومى الشامل ، مذكرات معهد
التخطيط القومى المذكوره رقم ٦٥٢
- ٦ - محمد مبارك حجير (دكتور) التخطيط الاقتصادى معهد الدراسات العربيه العاليه
١٩٦٥
- ٧ - مكتب الرئيس للابحاث الاقتصاديه ، التخطيط الاقتصادى يوليو ١٩٦٤
- ٨ - واجل ترجمه الدكتور راشد البراوى ، فن التخطيط مكتبه الانجلو المصريه ١٩٦٣
- 9 - Henning D.A. Planning Theory Prentice Hall 1961.
- 10 - Walinsky Planning & Execution of Economic
Development Mc. Graw Hill Co. 1963
- 11 - Meier Development Planning, Mc. Graw Hill Co. 1965.

